الأمم المتحدة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والستون
الملحق رقم ١٢ (A/67/12)

A/67/12

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والستون
الملحق رقم ١٢ (A/67/12)

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هـــذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-8074

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٦	١
ثانياً –	الفئات التي تُعنى بها المفوضية	٧-١٠	٢
ثالثاً –	توطيد الإصلاح الداخلي	١١-١٥	٣
رابعاً –	لمحة عامة عن الحماية والعمليات	١٦-٤٨	٤
	ألف- التحديات الرئيسية	١٦-١٨	٤
	باء – حماية اللاجئين في سياق الهجرة الدولية	١٩-٢١	٥
	جيم- تعزيز تنفيذ اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ والاتفاقيات المتعلقة بانعدام الجنسية	٢٢-٢٥	٦
	دال – تحديد حالات انعدام الجنسية ومنعها وخفضها وحماية الأشخاص عديمي الجنسية	٢٦-٢٩	٧
	هاء – التحديات الإقليمية	٣٠-٣٦	٨
	واو – سلامة وأمن الموظفين والسكان الذين تُعنى بهم المفوضية	٣٧-٤٠	١٠
	زاي- التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ	٤١-٤٣	١١
	حاء- ضمان الاحتياجات والخدمات الأساسية	٤٤-٤٨	١٢
خامساً –	تسوية الحالات المطولة وتحقيق حلول دائمة	٤٩-٦٦	١٣
	ألف- حالات اللاجئين المطولة	٤٩-٥٢	١٣
	باء – الإعادة الطوعية إلى الوطن	٥٣-٥٥	١٤
	جيم- الاعتماد على النفس والحلول المحلية	٥٦-٥٩	١٥
	دال – إعادة التوطين	٦٠-٦٦	١٦
سادساً –	الشراكات والتنسيق	٦٧-٧٦	١٧
سابعاً –	المساهمات المقدمة إلى المفوضية	٧٧-٧٩	١٩
ثامناً –	مراقبة البرامج	٨٠-٨٥	٢٠
تاسعاً –	خلاصة	٨٦-٨٧	٢١

الجداول

الأول –	اللاجئون وملتمسو اللجوء، والمشردون داخلياً، والعائدون (لاجئون ومشردون داخلياً)، والأشخاص عديمو الجنسية، وغيرهم ممن تُعنى بهم المفوضية حسب بلد/منطقة اللجوء، في نهاية عام ٢٠١١	٢٢
الثاني –	ميزانية المفوضية ونفقاتها في عام ٢٠١١	٣١

أولاً- مقدمة

١- شهد عام ٢٠١١ مجموعة سريعة ومتتالية من الأزمات الإنسانية الواسعة النطاق التي ظهرت على خلفية سياسية واجتماعية واقتصادية مضطربة. فالنزاعات التي اندلعت في كوت ديفوار وليبيا والسودان والصومال وحدها أرغمت أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ شخص على اللجوء إلى البلدان المجاورة، وهو أعلى رقم سُجل منذ أكثر من عقد من الزمن. واستمرت الاضطرابات في الشرق الأوسط فلجأ أكثر من ٠٠٠ ١٢٧ شخص من الجمهورية العربية السورية إلى البلدان المجاورة، أساساً الأردن وتركيا والعراق ولبنان، وشُرد داخلياً أكثر من مليون شخص. وبالإضافة إلى ذلك، شُرد حديثاً في عام ٢٠١١ ما يُقدر بـ ٣,٥ مليون شخص داخل حدود بلدانهم، أي ما يزيد بالخمس عنه في عام ٢٠١٠. ويضم العالم حالياً أكثر من ٤٢,٥ مليون شخص مشرد عبر الحدود أو داخلها بفعل العنف والاضطهاد.

٢- وشكل تتالي حالات الطوارئ الواسعة النطاق تحدياً لم يسبق له مثيل لقدرة المفوضية على الاستجابة للطوارئ، فأوفد إلى العمليات على الصعيد العالمي أكثر من ٧٨٠ موظفاً من موظفي الطوارئ، الذين أُخذوا إما من قائمة الطوارئ التي تحتفظ بها المفوضية أو من القوائم الاحتياطية لشركائها. وغالباً ما طُلب من المفوضية أن تستجيب في بيئات عمليات خطرة يُعرّض فيها كل من الموظفين والشركاء للاعتداءات العنيفة وعمليات الاختطاف. فقد قُتل ستة من موظفي المفوضية في أفغانستان والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. ويبين ذلك الأخطار المستمرة التي يواجهها عمال المساعدة الإنسانية عندما يكون الحيز الإنساني مهدداً.

٣- وفي حين بقيت حالات النزاع الجديدة تتضاعف في عام ٢٠١١، فإن الحالات القديمة مثل أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق ظلت دون تسوية. وازداد النزاع الصومالي سوءاً بعد أن مر على اندلاعه ٢٠ عاماً، فتسبب، إلى جانب أسوأ جفاف عرفه البلد منذ عدة عقود، في نزوح أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ إلى الجارات إثيوبيا وجيبوتي وكينيا واليمن. وبلغ بذلك مجموع عدد اللاجئين الصوماليين في المنطقة حوالي ٠٠٠ ٩٥٠ لاجئ بحلول نهاية عام ٢٠١١. وكنتيجة لذلك، بقيت الحلول المستدامة بعيدة المنال لعدد كبير من اللاجئين الخاضعين لولاية المفوضية.

٤- وفي غضون ذلك، ازدادت النزاعات تفاقماً من جراء تزامن أثر النمو السكاني والتوسع الحضري وتغير المناخ وانعدام الأمن فيما يخص الغذاء والماء والطاقة. وتبين أن مستويات الفقر والبطالة المتزايدة مصادر للاضطراب الاجتماعي والسياسي. وفي هذا السيناريو المتميز باستمرار حالات الطوارئ الجديدة والنزاعات الطويلة الأمد، لا يمكن التوصل للحلول إلا من خلال التزام قوي من الدول.

٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، يسرت المفوضية اجتماعاً حكومياً دولياً بارزاً على المستوى الوزاري للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الستين لاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين والذكرى الخمسين لاتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية. وضم هذا الاجتماع الحكومي الدولي الوزاري ١٥٥ دولة عضواً من أعضاء الأمم المتحدة البالغ عددهم ١٩٣ وافتتح فصلاً جديداً في الالتزام الدولي بشأن التشرد القسري وانعدام الجنسية. وقدمت أكثر من ١٠٠ دولة خلال الاجتماع تعهدات ستسفر، عند تنفيذها، عن تحسن كبير في حماية اللاجئين والمشردين داخلياً والأشخاص عديمي الجنسية[(١)].

٦- ويقدم هذا التقرير عرضاً للعمل الذي أنجزته المفوضية في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى منتصف عام ٢٠١٢. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات المفصلة، بما فيها تلك المتعلقة بالعمليات الإقليمية والقطرية، في التقرير العالمي للمفوضية لعام ٢٠١١ على الموقع التالي: http://www.unhcr.org/globalreport.

ثانياً- الفئات التي تُعنى بها المفوضية

٧- في نهاية عام ٢٠١١، فاق عدد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية ٣٥,٤ مليون نسمة[(٢)]، بمن فيهم نحو ١٠,٤ مليون لاجئ. ويقل هذا العدد الأخير بـ ١٤٤ ٠٠٠ تقريباً عنه في عام ٢٠١٠، بسبب انخفاض تقديرات اللاجئين الأفغان والعراقيين في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية بحوالي ١٦ في المائة، وكذلك لأن عدداً من اللاجئين وجدوا حلولاً دائمة، أساساً العودة الطوعية إلى الوطن.

٨- وبلغ عدد الأشخاص الذين شُردوا داخل بلداهم نتيجة للنزاع حوالي ٢٦،٤ مليون شخص في نهاية عام ٢٠١١، واستفاد حوالي ١٥,٥ مليون منهم من حماية المفوضية ومساعدتها. ويمثل هذا العدد الأخير زيادة تناهز ٨٠٠ ٠٠٠ بالمقارنة مع العام السابق.

٩- وبحلول نهاية عام ٢٠١١، كانت الإحصاءات المتعلقة بالأشخاص عديمي الجنسية متاحة بخصوص ٦٤ بلداً، بالمقارنة مع ٣٠ بلداً كان يبلغ عن هذه الأرقام في عام ٢٠٠٤، عندما بدأت المفوضية تجمع بانتظام البيانات المتعلقة بالأشخاص عديمي الجنسية. وحالياً، حددت المفوضية ٣,٥ مليون شخص عديم الجنسية، وهو عدد مماثل للعدد الذي أُبلغ عنه في عام ٢٠١٠. ورغم التحسن في عدد البلدان المبلغة وفي موثوقية الأرقام المبلغ عنه، فإن المفوضية

---

(١) الوثائق المتعلقة بالاجتماع الحكومي الدولي الوزاري، بما فيها تقرير الاجتماع والبلاغ الوزاري، متاحة على العنوان التالي: www.unhcr.org/ministerial.

(٢) يعرض الجدول ١ الفئات التي كانت تُعنى بها المفوضية في نهاية عام ٢٠١١. وللمزيد من المعلومات الإحصائية المفصلة، انظر الاتجاهات العامة للمفوضية في عام ٢٠١١، المتاحة على الموقع الشبكي التالي: www.unhcr.org/statistics.

غير قادرة على تقديم إحصاءات شاملة عن عدد الأشخاص عديمي الجنسية على الصعيد العالمي. ولكن يُقدر أن العدد الإجمالي لهؤلاء الأشخاص على الصعيد العالمي يزيد عن ١٢ مليوناً.

١٠- وخلال عام ٢٠١١، قُدم إلى الحكومات أو مكاتب المفوضية في ١٧١ بلداً أو إقليماً حوالي ١٠٠ ٨٧٦ طلب فردي للجوء أو الحصول على مركز اللاجئ. وشكل ذلك زيادة ٣ في المائة بالمقارنة مع العام السابق (٣٠٠ ٨٥٠ طلب). وسجلت المفوضية ١١ في المائة من المجموع العالمي. وجاء أكبر عدد من الطلبات الجديدة المقدمة إلى المفوضية أو إلى الدول في عام ٢٠١١ من طالبي اللجوء القادمين من زمبابوي (٥٠٠ ٥٢) وأفغانستان (٠٠٠ ٤٣) والصومال (٩٠٠ ٣٥) وكوت ديفوار (٠٠٠ ٣٣) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٥٠٠ ٣١) وميانمار (٨٠٠ ٢٩) والعراق (١٠٠ ٢٩).

ثالثاً- توطيد الإصلاح الداخلي

١١- ساعدت مبادرات الإصلاح التي أقدمت عليها المفوضية في السنوات الأخيرة على تعزيز كفاءتها وفعاليتها. وقد تضاعف حجم أنشطة المفوضية تقريباً في الأعوام الخمسة الأخيرة، مع زيادة عدد الموظفين زيادة طفيفة فقط على الصعيد العالمي وانخفاضهم انخفاضاً هاماً في المقر. وبعد مضي ستة أعوام على بداية عملية الإصلاح، خُفضت تكاليف المقر من ١٤ إلى ٩ في المائة من مجموع الإنفاق، وخُفضت تكاليف الموظفين من ٤١ إلى ٢٧ في المائة. وسمحت المدخرات للمفوضية بمواجهة النقص في المياه والمرافق الصحية والصحة والتغذية، فاستفاد منها حوالي ١,٣ مليون لاجئ في أفريقيا وآسيا. ويجري حالياً تحديد أولويات إدارية جديدة لتحديث وتبسيط النظم والعمليات بهدف تعزيز قدرة المفوضية على تقديم المساعدة والحماية والحلول إلى الأشخاص الذين تُعنى بهم.

١٢- وأُعيدت هيكلة شعبة نظم المعلومات والاتصالات وتنظيمها بطريقة لا مركزية، فأُنشئ مركز للخدمات في عمان ومراكز إقليمية في بنما سيتي وبودابست وكوالالمبور. وأدى ذلك إلى تقريب دعم تكنولوجيا المعلومات إلى الميدان وتعزيز العمليات.

١٣- وركزت الاستثمارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تحسين قدرة المفوضية على الإنجاز، خاصة بتعزيز قدرة الحماية والاستجابة في حالات الطوارئ. وخلال عام ٢٠١١، أُنشئ ما يزيد عن ٤٠ موقع حماية جديداً عبر العالم في مجالات من قبيل إعادة التوطين وتحديد مركز اللاجئ وانعدام الجنسية وقيادة المجموعات للاستجابة المشتركة بين الوكالات لحالات التشرد الداخلي. وعُزز أيضاً تعلم الحماية الذي يستهدف الموظفين والشركاء على السواء.

١٤- وشهد العام الماضي التنفيذ الكامل لنظام المفوضية العالمي لإدارة المخزونات، وهو خاصية رئيسية من خصائص قدراتها المعززة للاستجابة في حالات الطوارئ. وثمة شبكة جديدة

مكونة من سبعة مراكز إمداد في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، إلى جانب زيادة ٢٠ في المائة في مستويات مخزون مواد الإغاثة، تسمح للمفوضية بالاستجابة في غضون ٧٢ ساعة لحالات طوارئ متزامنة تؤثر في ما لا يزيد عن ٠٠٠ ٦٠٠ شخص. ويجري حالياً وضع آليات جديدة لنشر الموظفين تسمح بتنفيذ عمليات النشر في الوقت المناسب عند اندلاع أزمة ما، وقد وُضعت قائمة طوارئ لذوي الرتب العليا من أجل ضمان قيادة ملائمة في حالات الطوارئ.

١٥- وتتمثل إحدى الأولويات الحالية في تحسين الرقابة والمساءلة، بما يتناسب مع الزيادة الهامة في ميزانية المفوضية ومسؤولياتها. وفي عام ٢٠١١، أُنشئت لجنة مستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة لمساعدة المفوض السامي واللجنة التنفيذية على مراجعة الحسابات والرقابة، وكذلك على الإدارة المالية. وباشرت اللجنة مهامها في النصف الأول من عام ٢٠١٢. وخلال العامين المقبلين، تعتزم المفوضية زيادة تعزيز مراقبة البرامج واعتماد إطار لإدارة المخاطر.

رابعاً- لمحة عامة عن الحماية والعمليات

ألف- التحديات الرئيسية

١٦- لم تكن حالات الطوارئ التحديات الوحيدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فضعف الإرادة السياسية، الذي زادت من تفاقمه خيبة بعض المجتمعات المحلية من تجربة استضافة اللاجئين، وكذلك زيادة قلق الحكومات إزاء التهديدات عبر الوطنية، بما فيها الإرهاب والجريمة، والتحركات المختلطة غير المشروعة، تسبب في تعقيد استجابات الحماية. وارتفع معدل الإعادة القسرية إلى بعض البلدان في عام ٢٠١١، مثلما ارتفعت تهديدات الإعادة القسرية في سياق الأمن الوطني. وساور المفوضية القلق إزاء قبول بعض البلدان مفهوم "البلد الثالث الآمن" كأساس للطرد دون ضمانات الحماية الضرورية. وكان هناك ارتفاع في احتجاز طالبي اللجوء واللاجئين، بما فيهم الأطفال، وبقي العنف ضد النساء والفتيات مشكلة رئيسية في معظم سياقات التشرد.

١٧- وما زال العنف الجنسي والجنساني يشكل تهديداً للنساء والفتيات المشردات، وكذلك للرجال والفتيان، في جميع مناطق العالم. وكجزء من احتفالات الذكرى الستين لاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، عقدت المفوضية حوارات إقليمية[٣] مع ما يزيد عن ٠٠٠ ١ امرأة وفتاة مشردة لزيادة فهم المشاكل التي يواجهنها هن وأسرهن. وأصدرت المفوضية استراتيجية محدّثة معنونة "إجراءات مكافحة العنف الجنسي والجنساني". وتدعم هذه

(٣) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الحوارات الإقليمية مع النساء والفتيات المشردات على الموقع الشبكي التالي: http://www.unhcr.org/dialogues-women-children.

الاستراتيجية عمليات المفوضية لوضع استراتيجيات تتعلق بالعنف الجنسي والجنساني وتعكس احتياجات الفئات المعرضة للخطر، ويمكن تكييفها إما مع السياقات المستقرة أو سياقات الطوارئ، وكذلك مع بيئة المخيمات أو البيئات الريفية أو الحضرية. وأثناء الاجتماع الحكومي الدولي الوزاري، تعهد المفوض السامي بزيادة تعزيز التزام المفوضية بالتصدي للعنف الجنسي والجنساني. وتشمل النتائج حتى الآن تمويل البرامج المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني في ١٢ بلداً يحظى بالأولوية وإنشاء أربع وظائف للحماية الإقليمية لدعم تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني.

١٨- وتبقى حماية اللاجئين وطالبي اللجوء في البحر من التحديات الرئيسية. فقد غرق أو فُقد أكثر من ٥٠٠ ١ شخص، بما فيهم طالبو لجوء محتملون، بينما كانوا يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط في عام ٢٠١١ ليصبح هذا العام الأكثر فتكاً منذ أن بدأت المفوضية تسجيل هذه الأرقام في عام ٢٠٠٦. وقام بالرحلة المحفوفة بالخطر إلى اليمن عن طريق خليج عدن والبحر الأحمر عدد قياسي بلغ ٠٠٠ ١٠٣ من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين من القرن الأفريقي: من المعلوم أن ١٤٠ شخصاً غرقوا في المحاولة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من المعلوم أن حوالي ٤٣٠ طالب لجوء مفترضاً غرقوا في حوادث بحرية.

باء- حماية اللاجئين في سياق الهجرة الدولية

١٩- ظلت اتجاهات الهجرة الحديثة معقدة. فأولئك الذين هم بحاجة إلى الحماية الدولية غالباً ما يسافرون بصورة غير قانونية مع مجموعات أخرى، فيستعملون نفس طرق النقل وأساليبها، وغالباً ما يكون لدى الأفراد أنفسهم دوافع متعددة ومختلطة للتنقل، بما فيها الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢٠- وبقيت مساعدة الدول وغيرها من الشركاء على وضع استراتيجيات تراعي متطلبات الحماية من أجل معالجة الهجرة المختلطة تكتسي أولوية رئيسية للمفوضية. وركزت الأنشطة على عدد من المبادرات المترابطة، من بينها إنهاء مشروع الثلاثة أعوام المتعلق بخطة العمل المؤلفة من ١٠ نقاط بشأن حماية اللاجئين والهجرة المختلطة؛ ومبادرات تعزيز التعاون بين الدول المتعلق بحماية اللاجئين في البحر؛ وجهود تلبية احتياجات الأشخاص المتاجر بهم والمهربين إلى الحماية؛ والمشاركة بنشاط في العمليات الاستشارية العالمية والإقليمية. وعملت المفوضية على تعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية، وبناء نظم اللجوء وضمان عملها السليم، وتعزيز قدرتها على معالجة العدد المتزايد من الطلبات على مركز اللاجئ.

٢١- ونظمت المفوضية، إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مائدة مستديرة عالمية بشأن التدابير البديلة للاحتجاز. وانتهت المائدة المستديرة إلى عدم وجود أي دليل عملي على أن الاحتجاز يردع الهجرة غير القانونية أو يثني الناس عن طلب اللجوء.

كما تبين لها أن معاملة طالبي اللجوء بكرامة وإنسانية يحسن تعاونهم طوال عملية اللجوء، بما في ذلك معدلات العودة الطوعية لمن يتبين أنهم ليسوا لاجئين. وأكدت موائد مستديرة وطنية ودون إقليمية عُقدت لاحقاً في أستراليا وبلجيكا وتايلند اهتمام الحكومات المتزايد باعتماد تدابير بديلة للاحتجاز أو تعزيزها. وكنتيجة لهذه الجهود، انخفض استخدام الاحتجاز في تسعة بلدان خلال العامين الماضيين.

جيم- تعزيز تنفيذ اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ والاتفاقيات المتعلقة بانعدام الجنسية

٢٢- أحيت المفوضية، طوال عام ٢٠١١، الذكرى الستين لاتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين والذكرى الخمسين لاتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية من خلال مبادرات ترمي إلى تحديد ومعالجة الثغرات في الحماية الدولية واستكشاف سبل جديدة لتعزيز هذه الحماية. وكانت الاحتفالات فرصة للتفكير في التحديات المواجهة في تحقيق التنفيذ الكامل للصكوك المتعلقة باللاجئين وانعدام الجنسية وفي سياق الحماية المتغير في القرن الحادي والعشرين. وساعدت أيضاً على توعية الجمهور وتعزيز روح التسامح والتنوع.

٢٣- واعتمد الاجتماع الحكومي الدولي الوزاري بلاغاً وزارياً أكد فيه أن اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة باللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ هما أساس النظام الدولي لحماية اللاجئين ويكتسيان قيمة وأهمية ثابتتين. واعترف البلاغ بأهمية احترام ومراعاة المبادئ والقيم التي تقوم عليها هذه الصكوك، بما فيها المبدأ الأساسي المتمثل في عدم الإعادة القسرية. ورغم أن عدد الدول الأطراف إما في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة باللاجئين و/أو بروتوكول عام ١٩٦٧ بقي مستقراً عند ١٤٨ دولة، فإن عدداً من الدول في أفريقيا والأمريكيتين وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا تعهدت بإعادة النظر في تحفظاتها على هذه الصكوك بهدف النظر في إمكانية سحبها.

٢٤- وفي سياق يدل على التزام متزايد من الدول بمعالجة حالات انعدام الجنسية، تحققت عدة إنجازات هامة مردها جزئياً إلى زيادة الاهتمام العالمي بالمشكلة نتيجة للاحتفالات. وكان من بين الإنجازات الجديرة بالملاحظة، عقب حملة للتشجيع على الانضمام نُظمت كجزء من الاحتفالات، انضمام ١٢ دولة هي باراغواي وبلغاريا وبنما وبنن وبوركينا فاسو وتركمانستان وجمهورية مولدوفا وجورجيا وصربيا والفلبين وكرواتيا ونيجيريا إما إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية أو اتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية أو كليهما. وهذا أعلى عدد من حالات الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بحالات انعدام الجنسية في أي فترة من فترات اثني عشر شهراً، ليصل عدد الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥٤ إلى ٧٤ دولة، وعدد الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٦١ إلى ٤٥ دولة في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢٥- وأثناء الاجتماع الحكومي الدولي الوزاري لعام ٢٠١١، تعهدت ٣٣ دولة إما بالانضمام إلى الاتفاقيتين أو بالنظر في إمكانية فعل ذلك. وقد سبق أن أُنجزت خمسة من هذه التعهدات. وقامت إحدى وأربعون دولة بتعهدات أخرى ذات صلة بانعدام الجنسية، من بينها إلغاء التمييز بين الجنسين في القوانين الوطنية؛ وتحسين نظم التسجيل والتوثيق المدنية لمنع حالات انعدام الجنسية وخفضها؛ ووضع إجراءات لتحديد حالات انعدام الجنسية؛ وإنجاز مبادرات وضع الخرائط؛ وتنظيم حملات للتوعية.

دال- تحديد حالات انعدام الجنسية ومنعها وخفضها وحماية الأشخاص عديمي الجنسية

٢٦- قدمت المفوضية المشورة بشأن الضمانات القانونية لمنع حالات انعدام الجنسية وخفضها في ١٤ دولة كانت بصدد استعراض تشريعاتها الوطنية. وحققت كينيا تقدماً بفضل قانون الجنسية والهجرة الذي أصدرته في عام ٢٠١١، والذي ينص على أن بإمكان الأشخاص عديمي الجنسية المقيمين في كينيا منذ الاستقلال أن يُسجلوا كمواطنين إن فعلوا ذلك في غضون خمسة أعوام من اعتماد القانون.

٢٧- ولمساعدة الدول وممارسي المهن القانونية، أصدرت المفوضية ثلاث مجموعات من المبادئ التوجيهية: الأولى عن تعريف "الشخص عديم الجنسية"، المعبر عنه في اتفاقية عام ١٩٥٤؛ والثانية عن إجراءات تحديد حالات انعدام الجنسية؛ والثالثة عن وضع الأشخاص عديمي الجنسية. وفي الأمريكيتين، وضعت المفوضية قانوناً نموذجياً لتنفيذ اتفاقية عام ١٩٥٤، التي تنظر فيها حالياً إكوادور والبرازيل وبنما. ووضعت الدراسات التي أُجريت بطلب من المفوضية خرائط للسكان عديمي الجنسية في عدد من الدول المصنعة، بما فيها عدد الأفراد عديمي الجنسية ومواصفاتهم، وكذلك أسباب ورطتهم وحلولها الممكنة.

٢٨- وأُحرز أيضاً تقدم حاسم نحو تسوية بعض حالات انعدام الجنسية المطولة. ففي تركمانستان، منح مرسومان رئاسيان الجنسية لـ ٣ ٣١٨ شخصاً عديم الجنسية في عام ٢٠١١. وجاء المرسومان عقب انتهاء حملة التسجيل الثانية منذ عام ٢٠٠٧، التي نظمتها الحكومة التركمانية بدعم من المفوضية، لتحديد الأفراد غير الموثقين في جميع أنحاء البلد. وفي قيرغيزستان، تلقى جوازات قيرغيزية أكثر من ٠٠٠ ٢٨ حامل لجوازات سوفيتية منقضية الصلاحية، وفي الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، مُنح الجنسية ٢ ٠٩٤ شخصاً عديم الجنسية بموجب مرسوم. وعلى إثر مرسوم صدر في نيسان/أبريل ٢٠١١ لمنح الجنسية لمجموعة من الأكراد عديمي الجنسية في الجمهورية العربية السورية، تشير مصادر رسمية إلى أن حوالي ٠٠٠ ٦٩ شخص من الأشخاص الذين يمكنهم الاستفادة من المرسوم والذين يناهز عددهم ٠٠٠ ١٥٠ تلقوا وثائق الجنسية بحلول عام ٢٠١١. وأعلنت الحكومة الكويتية مؤخراً أنها ستسمح بتجنيس حوالي ٠٠٠ ٣٤ بدون.

٢٩- وأثار استقلال جنوب السودان في تموز/يوليه ٢٠١١ مخاوف من احتمال نشوء حالة جديدة لانعدام الجنسية، على غرار ما حدث في خلافات دول أخرى حديثة. وقدمت المفوضية إلى حكومة جنوب السودان الدعم التقني في وضع التشريعات، بما فيها دستور مؤقت وقانون للجنسية. وما زالت المخاوف مستمرة من أن يُحرم العديد من الأفراد من الجنسية السودانية رغم عدم قدرتهم على الحصول على ما يثبت جنسية جنوب السودان. وواصلت المفوضية دعوتها لفائدة الأشخاص المنحدر أصلهم من جنوب السودان والمقيمين في جمهورية السودان وقدمت لهم المساعدة، بما في ذلك الدعم التنفيذي لإصدار وثائق الهوية لمواطني الدولة الجديدة والمشورة التقنية للسجل المدني للسودان من أجل تيسير إصدار الوثائق للأشخاص المهددين بانعدام الجنسية.

هاء- التحديات الإقليمية

٣٠- في أفريقيا، اتسمت البيئة التشغيلية بطوارئ جديدة ومستمرة، وكذلك بفرص متزايدة لوضع حد لعدد من حالات اللاجئين المطولة، حسب الوصف الذي يتضمنه الفصل الخامس أدناه. وعرف عدد الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة هامة، إذ ارتفع مما يزيد قليلاً عن ١٠ ملايين في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى أكثر من ١٢ مليون بحلول نهاية العام. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، استُؤنف القتال بين المتمردين الطوارق والقوات المالية، في خرق لاتفاق عام ٢٠٠٩ الذي أنهى رسمياً تمرد الطوارق. وأُرغم ما يناهز ٣٢٠ ٠٠٠ مواطن مالي على الفرار إلى الجارات بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر، أو البحث عن السلامة في أجزاء أخرى من مالي.

٣١- وأرغم الجفاف والجوع والعنف مئات الآلاف من الصوماليين على عبور الحدود إلى البلدان المجاورة، أساساً كينيا وإثيوبيا، بما في ذلك ما يُقدر بـ ٣٠ ٠٠٠ خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢ وحدها. ويُقدر أن ثلث مواطني الصومال البالغ عددهم ٧,٥ مليون نسمة مشردون داخلياً أو يعيشون في بلد آخر كلاجئين. وفي كينيا، تدهورت البيئة الأمنية كثيراً في داداب. وفي حين قيدت التهديدات الأمنية تنقل عمال المساعدة الإنسانية في المخيمات، فإن الخدمات الأساسية لم تتوقف نتيجة "خطة استمرارية" رسمتها المنظمات الإنسانية وزعماء اللاجئين. واستمر النزاع المسلح دون هوادة في عدة أجزاء من شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أُبلغ عن أكثر من ٨ ٩٠٠ حالة اغتصاب في عام ٢٠١١. وأعقب الاستفتاء بشأن استقلال جنوب السودان، الذي كان سلمياً إلى حد كبير، نزاع مسلح في المناطق المتاخمة للحدود السودانية في البلد الجديد، حيث يتزايد نقص الغذاء الناتج عن النزاع. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢، كان قد فر إلى جنوب السودان أكثر من ١٦٢ ٠٠٠ لاجئ سوداني، معظمهم إلى ولاية أعالي النيل، وأكثر من ٣٦ ٠٠٠ إلى غربي إثيوبيا.

٣٢- وفي الأمريكيتين، بقيت حالة كولومبيا أكبر عملية للمفوضية. فرغم الجهود المتجددة التي بذلتها الحكومة الكولومبية لتقديم حلول للتشرد، بوسائل منها اعتماد قانون بشأن الضحايا وإعادة الأراضي، بقي العنف الناتج عن وجود جماعات مسلحة غير نظامية وعصابات إجرامية آفة تبتلي بها أجزاء من البلد. غير أن المفوضية ظلت تدعم جهود الحكومة لاستكشاف الحلول المحتملة للأشخاص المشردين، بوسائل منها مبادرة الحلول المؤقتة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية، المتخذة بالتعاون مع البنك الدولي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أصدرت مفوضية شؤون اللاجئين ومفوضية حقوق الإنسان تقريراً مشتركاً عن حالات العودة إلى هايتي، ودعتا الحكومات إلى تجديد رخص الإقامة وإنشاء آليات أخرى للسماح للهايتيين الذين شردهم زلزال عام ٢٠١٠ بالبقاء خارج البلد لأسباب إنسانية. وبشكل أعم، بقيت خطة عمل المكسيك وإعلان برازيليا يوجهان استراتيجيات جميع عمليات المفوضية في أمريكا اللاتينية.

٣٣- وفي آسيا والمحيط الهادئ، بقي مشرداً داخل المنطقة حوالي ٩,٦ مليون شخص يمثلون زهاء ربع العدد الإجمالي من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية. وكان أقل من ١,٣ مليون شخص من هؤلاء يعيشون في المخيمات، بينما كانت الأغلبية الساحقة تعيش في المناطق الحضرية. وبقي تمديد بعض حالات اللاجئين، إلى جانب الفوارق في ممارسات اللجوء بين البلدان، يسبب تحركات غير مشروعة إلى أماكن أخرى. وكنتيجة لذلك، ركز عمل المفوضية في المنطقة على إيجاد الحلول (مثل استراتيجية الحلول لأوضاع اللاجئين الأفغان، الوارد وصفها في الفصل الخامس)، بوسائل منها الاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين؛ وتعزيز الاعتماد على النفس لدى اللاجئين في المناطق الحضرية؛ والإسهام في الاستجابات الفعالة لحالات الطوارئ الناتجة عن الكوارث الطبيعية؛ وتعزيز الحوار مع الدول المعنية بشأن نهج إقليمي لمعالجة مسألة اللاجئين والتحركات غير المشروعة. وتشمل الخطوات المهمة للمضي قدماً إنشاء عملية ألماتي لآسيا الوسطى، ودعم عملية بالي لإطار تعاون إقليمي لجنوب شرق آسيا، وإنشاء مكتب دعم إقليمي في بانكوك.

٣٤- وفي أوروبا، كان للصعوبات الاقتصادية والبطالة في العديد من البلدان أثر سلبي على المواقف العامة من اللاجئين، بينما أثرت تخفيضات الميزانية في معايير الاستقبال والدعم المخصص لإدماج اللاجئين. وطرحت المواقف المتصلبة من الدخول غير القانوني والدعوات إلى مراقبة أكثر صرامة عند الحدود تحديات إضافية. وبُذلت جهود مستمرة لضمان وصول من هم بحاجة للحماية إلى الإقليم وحصولهم على اللجوء، بما في ذلك العمل مع الدول وغيرها من الشركاء بشأن وضع إجراءات لإدارة الحدود إدارة تراعي متطلبات الحماية وإعطاء الضمانات لطالبي اللجوء. وعززت المفوضية خدمات إدماج اللاجئين، وأجرت حملة لتشجيع التسامح والحد من كره الأجانب، وعملت لبناء الدعم العام لحماية اللاجئين في جميع أنحاء أوروبا. وتضاعفت الجهود أيضاً لتعزيز التضامن وتقاسم المسؤولية بين بلدان المنطقة، بوسائل منها دور أوروبي أقوى في جهود إعادة التوطين العالمية.

٣٥- وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أسفر المشهد السياسي المتغير والاضطراب الاجتماعي عن تشرد هائل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليزيد ذلك من أعداد اللاجئين والمشردين داخلياً الكبيرة أصلاً في المنطقة. وأرغمت الأزمة في ليبيا زهاء مليون مواطن من ليبيا وبلدان أخرى على الفرار إلى البلدان المجاورة، أساساً تونس ومصر. ونفذت المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة معاً برنامج إجلاء واسع النطاق ساعد أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ مواطن من بلدان أخرى على العودة إلى أوطانهم الأصلية. وبالإضافة إلى تشريد المواطنين السوريين، كما سبق الذكر في الفصل الأول، أنشأت الاضطرابات في الجمهورية العربية السورية بيئة متزايدة الصعوبة للاجئين العراقيين وغيرهم من اللاجئين الذين يستضيفهم البلد. وزادت الأحداث في اليمن من تفاقم التشرد الداخلي، إذ بلغ عدد المشردين داخلياً أكثر من نصف مليون شخص، بينما بقي البلد يستضيف أكثر من ٠٠٠ ٢١٥ لاجئ من القرن الأفريقي. وحديثاً، استعادت القوات الحكومية سيطرتها على أجزاء من محافظة أبين، وهو تطور قد يمهد الطريق لعودة المشردين داخلياً من عدن. وفي الوقت نفسه، يساور المفوضية القلق إزاء الحالة الإنسانية في سيناء وهي تحاول مع أصحاب مصلحة آخرين تقييم نطاق الاحتياجات وإجراءات المعالجة الممكنة.

٣٦- وواصلت المفوضية تقديم الحماية والمساعدة إلى اللاجئين الصحراويين في المخيمات القريبة من تندوف، في الجزائر، بينما قدم برنامج الأغذية العالمي حصص إعاشة وحصص إعاشة تكميلية إلى معظم اللاجئين المستضعفين. وفي نهاية عام ٢٠١١، كان أكثر من ٦٠٠ ٤٢ شخص قد سُجّلوا في برنامج تدابير بناء الثقة في مخيمات الصحراويين في تندوف ومن إقليم الصحراء الغربية، الذي يهدف إلى لم شمل الأسر الممزقة منذ حوالي ٣٧ عاماً. وفي أوائل عام ٢٠١٢، ترأست المفوضية اجتماعات رفيعة المستوى في جنيف مع الطرفين المعنيين، المغرب وجبهة البوليساريو، وبلدين مجاورين، هما الجزائر وموريتانيا، بهدف تعزيز التنسيق والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة فيما يخص تنفيذ برنامج تدابير بناء الثقة. وقد سبق أن استفاد حوالي ٣٠٠ ١٢ شخص من البرنامج، وثمة طائرة سُخِّرت حديثاً بسعة حمل أكبر ستزيد عدد الزيارات الأسرية من ٠٠٠ ٢ إلى ٠٠٠ ٦ شخص في العام. ونظمت المفوضية حلقتين دراسيتين ثقافيتين في البرتغال لعدد محدود من اللاجئين من مخيمات تندوف ومن إقليم الصحراء الغربية.

واو- سلامة وأمن الموظفين والسكان الذين تُعنى بهم المفوضية

٣٧- برهنت البيئة الأمنية الصعبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الحاجة إلى التكيف باستمرار مع الاحتياجات الأمنية الناشئة والاستجابة لها. وقد عززت المفوضية قدرتها على جمع المعلومات وتحليلها. وشمل ذلك زيادة التأهيل المهني للقوة العاملة في السلامة الميدانية، ووضع إطار لموظفي الأمن ذوي المهارات الحاسمة، وبرنامجاً تدريبياً يستهدف موظفي السلامة الميدانية وكبار المديرين.

٣٨- وقدم قسم السلامة الميدانية مساعدة مباشرة لمديري العمليات الميدانية من خلال تقييمات المخاطر الأمنية، والمشورة التقنية، والتدريب، وعمليات إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات، وكذلك الدعم المباشر وإدارة الحوادث الأمنية الحاسمة. وأوفدت أكثر من ٣٠ بعثة ميدانية في عام ٢٠١١. وأجرت اللجنة التوجيهية الأمنية التابعة للمفوضية، التي يقودها المفوض السامي أو مساعده (العمليات)، بانتظام استعراضاً للبلدان التي تُعتبر معرضة لخطر كبير.

٣٩- وواصلت المفوضية عملها مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وشاركت بنشاط في الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية. وأُبلغت للموظفين وأُدمجت في مواد التدريب تغييرات في السياسات على نطاق المنظومة، مثل اعتماد نظام جديد للمستويات الأمنية.

٤٠- وفي عام ٢٠١١، أصدرت المفوضية دليلاً جديداً بشأن أمن الأشخاص الذين تُعنى بهم؛ وأُعد هذا الدليل عن طريق مشاورات أجرتها شعبة الطوارئ والأمن والتموين، بالتعاون مع شعبة الحماية الدولية وموظفي المفوضية في الميدان. ويقدم الدليل الإرشادات وأفضل الممارسات للموظفين والشركاء عن طريقة الاستجابة للتهديدات الأمنية المتكررة ضد الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية. وقد كان نشر الدليل مصحوباً ببرنامج تدريبي، وأُدمج الدليل في البرامج التعليمية القائمة، بما فيها حلقة عمل المفوضية بشأن إدارة الطوارئ.

زاي- التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ

٤١- في عام ٢٠١١، اعتمدت المفوضية نهجاً جديداً لإدارة الطوارئ يتألف من آلية تنسيق مركزية قوية يمكنها الاستفادة من المجموعة الكاملة للقدرات والموارد والخبرات التنظيمية لدعم العمليات حسب الاقتضاء. ومع زيادة مواصفات الأخصائيين المطلوبة لحالات الطوارئ (مثل موظفي إدارة التسجيل والمعلومات)، استطاعت المفوضية أن تختار الخبرات من خارج قائمتها الخاصة بفريق الاستجابة للطوارئ. وشملت عملية النشر مستشاري الأمن الميداني وموظفي الدعم وخبراء المأوى.

٤٢- واستفادت المفوضية من ترتيبات الشراكة الاحتياطية لاستكمال قدراتها الداخلية لعمليات النشر في حالات الطوارئ، لا سيما في المجالات التقنية. وأوفد إلى عمليات الطوارئ خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر من ٣٤٠ شخصاً قادمين من تسعة شركاء احتياطيين، مما يشكل حوالي ٤٤ في المائة من عمليات النشر في حالات الطوارئ. ورحبت المفوضية باتفاق مع الأرجنتين على الدعم الاحتياطي من "الخوذ البيض" لإكمال اتفاقات الشراكة القائمة، أساساً من بلدان الشمال الأوروبي وألمانيا.

٤٣- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت دائرة إدارة الإمدادات التابعة للمفوضية ١٤٠ عملية نقل جوي ضمت ما يناهز ٥٠٠ ٤ طن من مواد الإغاثة لمساعدة أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ شخص. وبالإضافة إلى ذلك، أعادت ١٥١ عملية نقل جوي أكثر من ٥٠٠ ٢٩ شخص

من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية من تونس إلى أوطانهم. وأُجريت، في وقت متزامن خلال شهرين في عام ٢٠١١، سبع عشرة عملية نقل جوي إلى إثيوبيا وكينيا والصومال، بما فيها أول عملية نقل جوي أجرتها المفوضية منذ أكثر من خمسة أعوام إلى مقديشو. وفي غضون ذلك، أُرسلت رحلات جوية تتضمن مواد إغاثة أساسية وخياماً استجابة لحالة الأمن الغذائي المتدهورة والتشرد القسري في جنوب السودان.

حاء- ضمان الاحتياجات والخدمات الأساسية

٤٤- طرحت حالات الطوارئ العديدة الواسعة النطاق المنطوية على تشرد أعداد هائلة من الناس تحديات لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين وغيرهم من الذين تُعنى بهم المفوضية. وأمام تزايد الاحتياجات إلى المأوى في حالات طوارئ متزامنة، تطلب توفير ظروف عيش ملائمة اهتماماً خاصاً، مما دفع المفوضية إلى إنشاء قسم للمأوى والاستيطان لتعزيز القدرات وضمان استجابة تجمع بين حسن التوقيت والكفاءة.

٤٥- ويواجه العديد من اللاجئين في المخيمات أو المستوطنات آفاقاً محدودة للعيش بكرامة. ويعرّض ضيق المكان وقلة فرص كسب الرزق الفتيات والفتيان لخطر العنف الجنسي والتجنيد القسري والاستغلال، وغالباً ما يتسبب في تحركات ثانوية غير مشروعة. ورداً على ذلك، زادت المفوضية في السنوات الأخيرة من مشاركتها في قطاع كسب الرزق. وبلغت ميزانية المفوضية الإجمالية لبرمجة كسب الرزق ما يناهز ١٥٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١١، مما يشكل زيادة ٣٣ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٠. وقد سمحت برمجة كسب الرزق للاجئين بأن يكونوا أعضاء نشطين في المجتمع يساهمون في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلد المضيف، وشجعت على التعايش السلمي بين السكان المشردين والمجتمعات المحلية. وقُدمت المساعدة إلى اثنتي عشرة عملية في جميع المناطق في وضع برامج شاملة لكسب الرزق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٦- وركز تنفيذ سياسات المفوضية في عام ٢٠٠٩ بشأن *حماية اللاجئين والحلول الخاصة بهم في المناطق الحضرية* على أنشطة التمكين من كسب الرزق والاعتماد على النفس، مع قيام أحد عشر بلداً بوضع استراتيجيات شاملة متعددة السنوات، وكذلك على ضمان الوصول إلى الخدمات العامة من قبيل الصحة والتعليم. وعملت المفوضية لتوسيع وصول اللاجئين في المناطق الحضرية إلى مخططات التأمين الوطنية وقدمت نقوداً وقسائم للمأوى والغذاء.

٤٧- وبقي الوصول إلى التعليم الجيد هدفاً رئيسياً. فوُضعت استراتيجية تعليمية جديدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ بتشاور واسع مع الشركاء وبدأ تنفيذها في ١٣ بلداً ذا أولوية. وتركز الاستراتيجية على تحسين نوعية التعليم، وتطوير الشراكات مع وزارات التعليم، وتعزيز قدرات الشركاء الوطنيين، واستخدام التكنولوجيات الابتكارية والاتصالات. وساعدت زيادة الاستثمارات في قطاع المياه والمرافق الصحية والنظافة على تحسين الوصول

إلى المياه المأمونة والمرافق الصحية الملائمة في ١٠ بلدان ذات أولوية في أفريقيا وآسيا. وتحسّن رصد البرامج الصحية العامة، حتى في حالات الطوارئ، مع استخدام نظام المفوضية لمعلومات الصحة على الإنترنت[٤]. وتسمح هذه الأداة الميدانية للمفوضية وشركائها بجمع وإبلاغ بيانات الصحة العامة، مما يسمح ببرمجة واستجابات ملائمة. وشهد عدد من حالات طوارئ اللاجئين الواسعة النطاق في عام ٢٠١١ وصول مجموعات من الأشخاص في وضع سوء تغذية قصوى. ومن بين مواقع اللاجئين السبعة والخمسين المشمولة بالدراسة عالمياً في عام ٢٠١١، هناك ٩ مواقع تمكنت من بلوغ عتبة تصنيف الأزمات المقبولة، التي حددتها منظمة الصحة العالمية، وهي معاناة أقل من ٥ في المائة من الأطفال في الفئة العمرية ٥-٥٩ شهراً من سوء تغذية حادة، وبلغ ٢٦ منها هدف أقل من ١٠ في المائة.

٤٨- وعملت المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي، بوصفهما جهتين مشتركتين في الدعوة داخل شعبة العمل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز إلى "التصدي لفيروس نقص المناعة البشري في حالات الطوارئ"، مع منظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان حصول اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية على الحماية من فيروس نقص المناعة البشرية والوقاية منه والعلاج الخاص به وإلى الرعاية والدعم. وفي عام ٢٠١١، استطاع ٩٣ في المائة من اللاجئين الحصول على علاج مضاد للفيروسات العكوسة بنفس المستوى الذي حصل عليه سكان البلد. غير أن العديد من البلدان ما زالت لا تذكر اللاجئين والمشردين داخلياً في استراتيجياتها الوطنية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية. وواصلت المفوضية دعوتها ليصل اللاجئون والمشردون داخلياً إلى البرامج والخدمات الوطنية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وشجعت الحكومات والمانحين والشركاء على تعزيز البيئات التي تخفف أثر الفيروس وتقلل الوصم والتمييز ضد المصابين به.

خامساً- تسوية الحالات المطولة وتحقيق حلول دائمة

ألف- حالات اللاجئين المطولة

٤٩- يعيش حالياً حوالي ٧,٢ مليون لاجئ حالات نفي مطولة. ولكن عام ٢٠١١ حمل آمالاً بالتقدم. ففي أفريقيا، بدأت ثلاث من أطول حالات اللاجئين أمداً في الاقتراب من نهايتها، إذ يجري تنفيذ استراتيجيات الحلول الشاملة للاجئين من أنغولا ورواندا وليبيريا إلى جانب انتهاء مركز اللاجئ.

---

(٤) يمكن الاطلاع على نظام معلومات الصحة على الموقع التالي: http://his.unhcr.org.

٥٠- وفي غربي البلقان، وضعت البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وكرواتيا خطة إقليمية لتسوية التشرد الناتج عن نزاع فترة ١٩٩١-١٩٩٥. وأدت المفوضية دوراً محفزاً في هذه العملية، التي تهدف إلى إيجاد حلول دائمة لـ ٠٠٠ ٧٣ لاجئ مستضعف ما زال في المنطقة. ووافقت الحكومات على توفير السكن لأكثر المشردين ضعفاً، الذين ما زال العديد منهم يعيشون في مراكز جماعية. وسيوفر هذا المشروع الإقليمي للسكن حلاً سكنياً دائماً لأولئك الذين يختارون العودة الطوعية والاندماج من جديد في مكانهم الأصلي، أو الاندماج المحلي في مكان إقامتهم الحالي.

٥١- وما زال الأفغان يشكلون أكبر مجموعة من اللاجئين لجوءاً مطولاً في العالم بالنسبة للمفوضية. فعدد اللاجئين الأفغان المسجلين يناهز ثلاثة ملايين، معظمهم يقيمون في الجارتين باكستان وجمهورية إيران الإسلامية منذ ما يزيد عن ٣٠ عاماً. وقد وُضعت استراتيجية حلول متعددة السنوات للاجئين الأفغان بهدف دعم الإعادة الطوعية إلى الوطن، وإعادة الإدماج المستدامة، وتقديم المساعدة إلى البلدان المضيفة، وذلك نتيجة لمشاورات مكثفة بين الحكومات الثلاث والمفوضية. وتقوم الاستراتيجية على ضرورة إيجاد ظروف ملائمة للإعادة الطوعية إلى الوطن وإعادة الإدماج المستدامة من خلال استثمارات مجتمعية في مجالات ذات عائدات مرتفعة في أفغانستان وسد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والتنمية. واعترافاً بحيز اللجوء الذي وفرته البلدان المضيفة المجاورة، تشمل الاستراتيجية تعزيز الجهود لتيسير الإعادة الطوعية إلى الوطن وتقديم الدعم إلى المجتمعات المضيفة للاجئين. كما أن المناقشات مع الحكومات المعنية ما زالت جارية فيما يتعلق بترتيبات الإقامة المؤقتة البديلة ومزيد من فرص إعادة التوطين. ودعم هذا البرنامج الجديد للحلول مؤتمر دولي بشأن استراتيجية الحلول عُقد في جنيف في ٣ أيار/مايو ٢٠١٢ واشتركت في استضافته الحكومة السويسرية والمفوضية.

٥٢- وفي نيبال، وفر برنامج إعادة التوطين الواسع النطاق الذي بدأ في أواخر عام ٢٠٠٧ حلاً دائماً لحوالي ٠٠٠ ٦٠ لاجئ من بوتان وأتاح الفرصة لبرنامج تنمية مجتمعي مشترك بين الوكالات لتشجيع التعايش السلمي بين المجتمعات المضيفة واللاجئين المتبقين. ويمكن أن يكون للتطورات السياسية الهامة التي حدثت في ميانمار أثر على إحدى أطول حالات اللاجئين أمداً في آسيا.

باء- الإعادة الطوعية إلى الوطن

٥٣- في عام ٢٠١١، تمكن حوالي ٠٠٠ ٥٣٢ لاجئ من العودة إلى الوطن طوعاً، وهو أعلى عدد منذ عام ٢٠٠٨، ولكنه مع ذلك ثالث أدنى عدد سُجل خلال العقد الماضي. وشملت بلدان العودة الرئيسية ليبيا (٠٠٠ ١٤٩)، وكوت ديفوار (٢٠٠ ١٣٥)، وأفغانستان (٠٠٠ ٧١)، والعراق (١٠٠ ٦٧)، والسودان (١٠٠ ٥٠)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٠٠ ٢١).

٥٤- وبقيت الإعادة الطوعية إلى أفغانستان مهمة من حيث الجهود المبذولة لتسوية الحالة المطولة. وعلى العموم، عاد إلى الوطن، منذ عام ٢٠٠٢، أكثر من ٥,٥ مليون لاجئ أفغاني - أو حوالي خمس سكان أفغانستان - معظمهم بمساعدة من المفوضية.

٥٥- وكان عدد العائدين إلى العراق هو الأعلى منذ عام ٢٠٠٤، عندما عاد ٠٠٠ ١٩٤ شخص. وعاد في عام ٢٠١١ (١٠٠ ٦٧) أكثر من ضعف من عادوا في عام ٢٠١٠ (٩٠٠ ٢٨). وعلى العموم، عاد أكثر من نصف مليون عراقي في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١.

جيم- الاعتماد على النفس والحلول المحلية

٥٦- وفر الاحتفال بالاتفاقيات فرصة لإثارة مزيد من الاهتمام والالتزام بالحلول المحلية. وأشارت عدة بلدان في العهود التي قدمتها في الاجتماع الحكومي الدولي الوزاري لعام ٢٠١١ إلى رغبتها في دعم مبادرات الاعتماد على النفس والنظر في حلول محلية من قبيل الوضع القانوني البديل أو التجنيس.

٥٧- وفي أفريقيا، ساعدت المفوضية عدة دول في مبادرات الإدماج المحلية. وتعهدت حكومة زامبيا بأن تدمج محلياً ما لا يزيد عن ٠٠٠ ١٠ لاجئ من أنغولا، بعضهم يوجدون في المنفى منذ عقود، ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم. وأُصدرت رخص الإقامة لأكثر من ٠٠٠ ٣ لاجئ سابق من جمهورية الكونغو عقب إعلان حكومة غابون انتهاء مركزهم كلاجئين. وفي شرقي السودان، يهدف التعاون الوثيق بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، في إطار مبادرة الحلول المؤقتة، إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي لاثني عشر مخيماً يستضيف لاجئين إريتريين منذ أربعة عقود، والسماح بتحويلها تدريجياً إلى مجتمعات قروية. وفي دارفور، في السودان، بدأت المفوضية تتحول من نهج قائم على المخيمات إلى تركيز أكبر على الحلول، معتمدة على الإدماج التدريجي للمشردين الداخليين في المناطق الحضرية. ويجري أيضاً استكشاف فرص الإدماج المحلية لحوالي ٠٠٠ ١٤ لاجئ موريتاني اختاروا البقاء في السنغال.

٥٨- وفي الحالات التي لا توجد فيها حلول فورية، أدى دعم اعتماد اللاجئين على النفس والتنقل إلى إيجاد فرص إضافية. فمثلاً، تسمح سياسات "مغادرة المخيمات" الإثيوبية للاجئين الإريتريين الذين يمكنهم إعالة أنفسهم مالياً أن يعيشوا خارج المخيمات. وفي عام ٢٠١١، حسّنت الحكومة هذا البرنامج بمنح تعليمية. وهكذا يصبح أمام اللاجئين بديل للتشرد المطول والاعتماد الطويل على الغير.

٥٩- وفي الأمريكيتين، سمحت التشريعات التي صدرت في بنما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بتسوية وضع ما يناهز ٩٠٠ مواطن كولومبي كانوا قبل ذلك يخضعون لنظام حماية مؤقت. وساعد إطار مدن التضامن اللاجئين على الاندماج محلياً والاعتماد على النفس، أساساً في المناطق الحضرية.

دال- إعادة التوطين

٦٠- بقيت إعادة التوطين أداة حيوية لضمان حماية اللاجئين، وعنصراً متكاملاً لاستراتيجيات الحلول الشاملة، ومظهراً ملموساً من مظاهر التضامن الدولي لإيجاد الحلول لعدد من حالات اللجوء. غير أن ثمة فجوة بين الاحتياجات والأماكن المتاحة، إذ يحتاج ما يُقدر بـ ٠٠٠ ٨٠٠ لاجئ عالمياً إلى إعادة التوطين ولا يُتاح سوى ٠٠٠ ٨٠ مكاناً كل عام. وفي عام ٢٠١١، استفاد أقل من ١ في المائة من لاجئي العالم من هذا الحل الدائم.

٦١- وخلال العامين الماضيين، امتدت قاعدة إعادة التوطين إلى ٢٦ بلداً. وبدأت بلدان إعادة توطين الناشئة، بما فيها باراغواي ورومانيا واليابان، تنفذ برامجها الخاصة بإعادة التوطين، كما وفرت بلدان أخرى أماكن على أساس مخصص. وخلال الاجتماع الحكومي الدولي الوزاري الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تعهد أكثر من ٢٠ بلداً بالحفاظ على قدرة مخططه العالمي الخاص بإعادة التوطين أو توسيعه. وشملت تطورات إيجابية أخرى اعتماد خطة الاتحاد الأوروبي المشتركة لإعادة التوطين.

٦٢- وفي عام ٢٠١١، قدمت المفوضية حالات حوالي ٠٠٠ ٩٢ لاجئ لإعادة توطينهم، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ١٦ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٠[(١)]. ويمكن أن يُعزى التراجع إلى معالجة حالات معقدة، وكذلك إلى ضرورة الحد من مستويات التقديم لمنع زيادة الحالات التي لم تحسم فيها بلدان إعادة التوطين بالنسبة لبعض المجموعات من اللاجئين. وشكلت النساء والفتيات المعرضات للخطر عشرة في المائة من مجموع الحالات المقدمة. وكان ذلك أعلى نسبة مئوية حُققت خلال الأعوام الستة الماضية، مما حقق الهدف الذي حددته اللجنة التنفيذية في استنتاجها رقم ١٠٥(د-٥٧) لعام ٢٠٠٦.

٦٣- ووفقاً للإحصاءات الحكومية، قبلت بلدان إعادة التوطين ما مجموعه ٨٠٠ ٧٩ لاجئ. وكان المستفيدون أساساً لاجئين من بوتان (٠٠٠ ١٨)، وميانمار (٩٠٠ ١٧)، والعراق (٩٠٠ ٨)، والصومال (٨٠٠ ٤). وقبلت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا معظم اللاجئين المعاد توطينهم في عام ٢٠١١ إذ قبلتا ٥٥٠ ٥١ و٩٠٠ ١٢ لاجئ على التوالي. وتلتهما أستراليا (٢٠٠ ٩)، والسويد (٩٠٠ ١)، والنرويج (٣٠٠ ١).

٦٤- ومن بين كل أولئك الذين أُعيد توطينهم في عام ٢٠١١، رحل حوالي ٦٠٠ ٦١ لاجئ بهدف إعادة التوطين بمساعدة المفوضية، وهو عدد يقل بنسبة ١٤ في المائة عنه في عام ٢٠١٠. وجاء هذا الانخفاض نتيجة فرز أمني أكثر صرامة، وعدم الوصول إلى بلدان المعالجة الرئيسية، وقدرة الاستقبال المحدودة في بلدان إعادة التوطين. وبقيت بلدان اللجوء الثلاثة الأولى التي يغادرها اللاجئون لإعادة التوطين بمساعدة المفوضية دون تغيير في عام ٢٠١٠: نيبال (١٥٠ ١٨)، وتايلند (٦٠٠ ٩)، وماليزيا (٤٠٠ ٨).

٦٥- وواصلت المفوضية العمل مع دول إعادة التوطين، والمنظمات غير الحكومية، وشركاء آخرين بشأن توسيع فرص إعادة التوطين، ومواجهة تحديات المعالجة، والقضاء على معايير الانتقاء التقييدية والتمييزية، وتعزيز نوعية الطلبات المقدمة وكفاءتها، وتعزيز قدرة المجتمعات المستقبلة على الإدماج. وتوفر المشاورات الثلاثية الأطراف السنوية بشأن مسألة إعادة التوطين/الفريق العامل المعني بإعادة التوطين منتدى هاماً في هذا الصدد.

٦٦- وظلت مرافق العبور في حالات الطوارئ الثلاثة في رومانيا والفلبين وسلوفاكيا تؤدي دوراً رئيسياً في إجلاء اللاجئين في حالات الطوارئ، بما في ذلك استجابة للأزمة الليبية، وتيسير الوصول لبلدان إعادة التوطين. وتوفر هذه المرافق مجتمعة حوالي ٤٠٠ مكان لإعادة التوطين في حالات الطوارئ.

سادساً- الشراكات والتنسيق

٦٧- في عام ٢٠١١، عززت المفوضية تحالفاتها مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

٦٨- وتشكل المنظمات غير الحكومية ما يناهز ٨٠ في المائة من شركاء المفوضية المنفذين. وفي عام ٢٠١١، وجهت المفوضية ٦٧٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من نفقاتها من خلال ٧٦٢ منظمة غير حكومية (١٥١ منظمة دولية و٦١١ منظمة وطنية). ومثل ذلك زيادة ٢٠ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٠. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ المفوض السامي حواراً منظماً مع شركاء رئيسيين بهدف بناء علاقات أكثر شفافية وموجهة نحو تحقيق النتائج وقائمة على الثقة.

٦٩- وكان للشراكات مع منظمات الأمم المتحدة دور بارز في مساعدة المفوضية على تنفيذ برامجها. وكجزء من استثمار مستمر في تعزيز قدرات استجابة المفوضية في حالة الطوارئ، اتُّخذت خطوات لتعزيز قيادات المفوضية على المستوى الميداني ودورها التنسيقي في حالات الطوارئ الخاصة باللاجئين، بوسائل منها تعزيز ترتيبات إدارة المعلومات وحشد الموارد، وتقديم الإرشادات بشأن ضمان التآزر بين آليات تنسيق اللاجئين، وغير ذلك من ترتيبات التنسيق الإنساني. وقد شاركت المفوضية بقوة في عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، كما شاركت، تحت قيادة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، في وضع جدول تحويلي لتعزيز القيادات الإنسانية في حالات الطوارئ. ودعماً لهذه المبادرة، شرعت المفوضية في تدريب منسقي مجموعات أقدمين لديهم ما يكفي من الخبرات التقنية والتجربة التنفيذية للمجموعات العالمية الثلاث التي تقودها في الاستجابة المشتركة بين الوكالات لحالات التشرد الداخلي. وفي عام ٢٠١١، اعتمدت لجنة السياسات التابعة للأمين العام قراراً

بشأن الحلول الدائمة يوفر إطاراً جديداً يهدف إلى تعزيز استجابة الأمم المتحدة للحلول الدائمة الخاصة باللاجئين العائدين والمشردين داخلياً.

٧٠- وبقيت المفوضية تولي أهمية كبيرة لشراكاتها مع المنظمات الإقليمية. ففي أفريقيا، عملت المفوضية عن كثب مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز الانضمام إلى اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم والتوقيع عليها ولتقديم الإرشادات إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذها على الصعيد الوطني. وقدمت المفوضية الدعم المالي والتقني إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل عقد المؤتمر الوزاري الأول بشأن المساعدة الإنسانية والتشرد الداخلي في غرب أفريقيا، الذي عُقد في أبوجا في عام ٢٠١١. ونُظمت أيضاً أنشطة لها علاقة باللاجئين وأنشطة الهجرة المختلطة بالتعاون مع جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٧١- وفي الأمريكيتين، أسفر التعاون مع محكمة البلدان الأمريكية والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي عن مذكرة مقدمة من أصدقاء هيئة التحكيم لحماية الأطفال المهاجرين واللاجئين. وانضمت المفوضية إلى إدارة القانون الدولي في منظمة الدول الأمريكية لتنظيم دورة تدريبية عن القانون الدولي للاّجئين للبعثات الدائمة لدى المنظمة. وشاركت المفوضية أيضاً في المؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة (عملية بويبلا) في الجمهورية الدومينيكية.

٧٢- وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عملت المفوضية عن كثب مع اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وشبكة حقوق اللاجئين في آسيا والمحيط الهادئ، ومؤتمر مديري شؤون الهجرة في منطقة المحيط الهادئ بشأن قضايا من قبيل منع حالات انعدام الجنسية وخفضها؛ وتسجيل الولادات وتوثيقها؛ والتصدي للتهريب والاتجار بالبشر؛ والتأهب للكوارث الطبيعية. وعملت المفوضية عن كثب مع عملية بالي لإنشاء إطار التعاون الإقليمي لمعالجة الهجرة غير القانونية وحماية اللاجئين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي آسيا الوسطى كذلك، تعاونت المفوضية (بدعم من المنظمة الدولية للهجرة) مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لعقد مؤتمر إقليمي بشأن مسألتي الهجرة المختلطة والاتجار بالبشر، مما أسفر عن عملية ألماتي التي تعالج مسألة الهجرات المختلطة في آسيا الوسطى.

٧٣- وفي أوروبا، عملت المفوضية بشكل مكثف مع الاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن قضايا من جملتها اللجوء والهجرة. ودعمت المفوضية الجهود الرامية إلى إنشاء إطار شامل للجوء في ٢٧ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي ومكتب أوروبي لدعم اللجوء. وبقي الاتحاد الأوروبي ثالث أكبر مانح للمفوضية.

٧٤- وفي الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية، عملت المفوضية لوضع مذكرة تفاهم مع مجلس التعاون الخليجي وحافظت على علاقة قوية مع جامعة الدول العربية. وأقامت المفوضية شراكة مع منظمة المؤتمر الإسلامي في تنظيم المؤتمر الوزاري بشأن اللاجئين في العالم

الإسلامي، الذي عُقد في أشخباد، تركمانستا، في أيار/مايو ٢٠١٢[٥]. وكان هذا أول مؤتمر لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن قضايا اللاجئين في العالم الإسلامي - مكرس لتعزيز الحماية والحلول الدائمة من خلال التعاون المتعدد الأطراف - وأسفر عن إعلان أشخباد، الذي أُتيح كوثيقة رسمية من وثائق الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

٧٥- وبقيت المفوضية تدعم الشراكة مع الشركات والمؤسسات. وقدم الشركاء من الشركات إلى المفوضية مستوى قياسياً من الدعم في عام ٢٠١١ بلغ أكثر من ٣٥ مليون دولار. وكانت مؤسسة أيكيا أبرز شريك من الشركات، إذ قطعت على نفسها عهداً تاريخياً بتقديم ٦٢ مليون دولار خلال ثلاثة أعوام لمساعدة اللاجئين في القرن الأفريقي.

٧٦- وقدم سفراء النوايا الحسنة دعماً قيماً إلى المفوضية، فساعدوا على إذكاء الوعي، والتأثير في الإجراءات على المستوى السياسي، والدعوة لحقوق الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية. وبعد عقد من الخدمة كسفيرة نوايا حسنة للمفوضية، وأكثر من ٤٠ زيارة ميدانية في جميع أنحاء العالم، عُينت أنجولينا جولي مبعوثة خاصة للمفوض السامي.

سابعاً- المساهمات المقدمة إلى المفوضية

٧٧- ظلت البلدان المضيفة للاجئين بسخائها ومساهماتها الكبيرة تكتسي أهمية أساسية لقدرة المفوضية على أداء ولايتها. وبينما عملت الوكالات الإنسانية لضمان حماية الخدمات الأساسية وتقديمها، أمكن مساندة اللاجئين بفضل الموارد والدعم المقدمين من الحكومات والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم. وفي عام ٢٠١١، بقيت باكستان البلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين، تليه جمهورية إيران الإسلامية، وكلاهما يستضيفان أساساً لاجئين أفغان. وفي الجمهورية العربية السورية، وهي ثالث أكبر بلد مضيف، شكل اللاجئون العراقيون المجموعة الرئيسية من اللاجئين. وكان من بين البلدان المضيفة الهامة الأخرى كينيا والأردن. ومن أجل فهم أفضل لمساهمات البلدان المضيفة للاجئين، عقدت المفوضية لجنة توجيهية بشأن تكاليف استضافة اللاجئين وآثارها، مكونة من الأعضاء المعنيين من اللجنة التنفيذية. وأوكلت المفوضية أيضاً للمركز الأفريقي للهجرة والمجتمع مهمة إجراء استعراض للمؤلفات التي تتناول هذا الموضوع، وقُدم الاستعراض إلى اللجنة التوجيهية في شباط/فبراير ٢٠١٢ وسيُعتمد عليه في الدراسات الإفرادية الوطنية المقترحة لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

٧٨- وبلغت ميزانية عام ٢٠١١ الإجمالية القائمة على الاحتياجات ٣,٨ بليون دولار، تتكون من ميزانية معتمدة أولية قدرها ٣,٣ بليون دولار و٥٠٠,٩ مليون دولار لست ميزانيات إضافية أُنشئت خلال العام. وشملت هذه الميزانيات الإضافية الست، التي أُنشئت

---

(٥) يقود تعاون المفوضية مع منظمة المؤتمر الإسلامي مكتب المفوضية الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لمواجهة حالات الطوارئ غير المتوقعة، ما يلي: باكستان (١٢١,٥ مليون دولار)، وقيرغيزستان (١١,٥ مليون دولار)، وأفريقيا الشمالية والبحر الأبيض المتوسط (١١٠,٠ مليون دولار)، والحالة في كوت ديفوار (١٢٦,٠ مليون دولار)، والحالة في السودان (٦٠,٦ مليون دولار)، وأزمة التشرد الصومالية (٧١,٣ مليون دولار). ورغم استمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ظلت المفوضية تتلقى دعماً قوياً من مانحيها، إذ بلغ هذا الدعم رقماً قياسياً قدره ٢,١ بليون دولار من المساهمات. ومع ذلك، لم يُلبّ خلال عام ٢٠١١ أكثر من ثلث الاحتياجات الشاملة للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية.

٧٩- وبقيت المفوضية تنوع مصادر تمويلها، بوسائل منها الأموال المجمعة ومصادر التنمية، والقطاع الخاص، والمانحون الأفراد. وقدم المانحون من القطاع الخاص ١١١ مليون دولار إلى المفوضية في عام ٢٠١١، مما يمثل زيادة ٥٣ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٠. وانضم ٠٠٠ ٧٥ مانح إضافي إلى قائمة المفوضية من المانحين الأفراد ليناهز مجموعهم ٠٠٠ ٤٨٨ مانح.

ثامناً- مراقبة البرامج

٨٠- ساعد التعاون بين كيانات الرقابة الداخلية وكذلك مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، مثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة، على تيسير عمل المفوضية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُنشئت لجنة مستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة حسب الوصف الوارد في الفصل الثاني. ويجري أيضاً البحث في اقتراح لإنشاء خدمة رقابة داخلية.

٨١- وواصل مكتب المفتش العام داخل المفوضية عمله بشأن ثلاث مهام أساسية: القيام بعمليات التفتيش المتصلة بإدارة نوعية العمليات؛ والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بسوء سلوك موظفي المفوضية؛ وإجراء تحريات مخصصة في الاعتداءات العنيفة على موظفي المفوضية وعملياتها، والحوادث الأخرى التي تلحق خسائر أو أضراراً كبرى بسلامة المفوضية أو مصداقيتها أو أصولها.

٨٢- وخلال العام الماضي، أُجريت سبع عمليات تفتيش عادية للعمليات الميدانية في أفريقيا وآسيا والأمريكيتين وأوروبا. وأُصدرت مذكرات لإغلاق ٢٥ عملية تفتيش عادية كانت قد أُجريت في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠. وبقي معدل الامتثال للتوصيات المقدمة من دائرة التفتيش التابعة لمكتب المفتش العام مرتفعاً، عند مستوى ٨٤ في المائة.

٨٣- ومن حيث التحقيقات، سجل مكتب المفتش العام ١٣٧ ١ شكوى خلال العام الماضي. وكانت ٧٨٢ من هذه الشكاوى تتعلق بالحماية والمساعدة، بينما انطوت ١٨٠ (١٦ في المائة) منها على ادعاءات سوء السلوك. وأثارت الشكاوى المتبقية مسائل لا تهم مكتب المفتش العام مباشرة. وقُيمت شكاوى سوء السلوك الـ ١٨٠ بإمعان ووُجد أن هناك أسباباً كافية لفتح ٦١ قضية، في حين أُغلقت ٩٦ قضية، منها ١٥ قضية أدت إلى إحالة

تقرير عن التحقيق الأولي إلى إدارة الموارد البشرية لمزيد من الإجراءات، بما في ذلك تحديد التدابير التأديبية الممكنة.

٨٤- وأُجري أيضاً تحريان مخصصان، أحدهما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ عقب الاعتداء العنيف على المكتب الفرعي للمفوضية في قندهار، والآخر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ للتحقيق في إطلاق النار الذي أدى إلى قتل موظف وطني للسلامة الميدانية في مكتب ميداني في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨٥- وعقد مكتب المفتش العام اجتماعاً مع تسعة من الشركاء المنفذين الرئيسيين للمفوضية بغرض استكشاف طرائق التعاون بشأن التحقيقات. وتقوم المفوضية حالياً بتنقيح اتفاقها الفرعي النموذجي ليشمل بنداً يلزم الشركاء المنفذين بالإبلاغ عن سوء السلوك والتحقيق فيه وتقاسم النتائج. ويجري أيضاً وضع مشروع مبادئ توجيهية للتعاون بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية بشأن التحقيقات.

تاسعاً- خلاصة

٨٦- كان الحراك البشري، بما فيه التشرد عبر الحدود والداخلي، خاصية رئيسية لجل الأحداث العالمية في عام ٢٠١١ والنصف الأول من عام ٢٠١٢، لا سيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغربها وشرقها. وكانت النية الحسنة التي أظهرتها الحكومات المضيفة والمانحة جديرة بالملاحظة. ولكن نطاق التشرد القسري وتعقيده يتطلبان مع ذلك مزيداً من الدعم والتضامن من المجتمع الدولي.

٨٧- وقد شهدت الاحتفالات بالصكوك الرئيسية المتعلقة باللاجئين وعديمي الجنسية في عام ٢٠١١ تجديد المجتمع الدولي لالتزامه تجاه الأشخاص المحتاجين للحماية الدولية، بوسائل منها البلاغ الوزاري وتعهدات الدول في الاجتماع الحكومي الدولي الوزاري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وإذا أُخذت هذه التعهدات ككل، بوصفها تأكيداً مجدداً للتعاون والشراكة الدوليين، فإنها تمهد الطريق لإنجازات كبيرة في حماية اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية والمشردين داخلياً وإيجاد حلول لهم في العقد المقبل. وتتطلع المفوضية إلى تنفيذ التعهدات التي أخذتها الدول على عاتقها وإلى ممارسة المجتمع الدولي لالتزامه المشترك بمواجهة التحديات المقبلة.

الجدول الأول

اللاجئون وملتمسو اللجوء، والمشردون داخلياً، والعائدون (لاجئون ومشردون داخلياً)، والأشخاص عديمو الجنسية، وغيرهم ممن تُعنى بهم المفوضية حسب بلد/منطقة اللجوء، في نهاية عام ٢٠١١

بلد/منطقة اللجوء[١]	اللاجئون							المشردون داخلياً الذين تحميهم/تساعدهم المفوضية، بما في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً[٦]	العائدون[٥]	ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)[٤]	منهم اللاجئون الذين تساعدهم المفوضية	مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[٣]	اللاجئون[٢]	المشردون داخلياً العائدون[٧]	الأشخاص عديمو الجنسية[٨]	فئات مختلفة[٩]	مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية منهم اللاجئون الذين تساعدهم المفوضية
												اللاجئون						
الاتحاد الروسي[١٤]	٣ ٩١٤	-	٣ ٩١٤	٢ ٧٢٧	٩٦٢	٤١	٢٨ ٤٥٠						١٧٨ ٠٠٠	١٦٦	١٠ ٢٤٦	٢٢١ ٧٧٩
إثيوبيا	٢٨٨ ٨٤٤	-	٢٨٨ ٨٤٤	٢٨٨ ٨٤٤	١ ٣٤٧	٢١	-						-	-	-	٢٩٠ ٢١٢
أذربيجان	١ ٧٣٠	-	١ ٧٣٠	١ ٧٣٠	٤٨	-	٥٩٩ ١٩٢						١ ٧٤١	-	-	٦٠٢ ٧١١
الأراضي الفلسطينية المحتلة	-	-	-	-	-	-	-						-	-	-	-
الأرجنتين	٣ ٣٦١	-	٣ ٣٦١	١٩٢	١ ٢١٧	-	-						-	-	-	٤ ٥٧٨
الأردن[١٥]	٤٥١ ٠٠٩	-	٤٥١ ٠٠٩	٣٣ ٢٠٦	٤ ٩٧٥	٢	-						-	-	-	٤٥٥ ٩٨٦
أرمينيا	٢ ٩١٨	-	٢ ٩١٨	٢ ٨٩٨	٢٥	-	-						١١	-	٨٢ ٩٣٨	٨٥ ٨٩٢
أروبا	-	-	-	-	٤	-	-						-	-	-	٤
إريتريا	٤ ٧١٩	-	٤ ٧١٩	٤ ٦٨٥	٧	-	-						-	-	-	٤ ٧٢٦
إسبانيا	٤ ٢٢٨	-	٤ ٢٢٨	-	٢ ٦٧٠	-	-						٣٦	-	-	٦ ٩٣٤
أستراليا	٢٣ ٤٣٤	-	٢٣ ٤٣٤	-	٥ ٢٤٢	-	-						-	-	-	٢٨ ٦٧٦
إستونيا	٥٠	-	٥٠	-	٩	-	-						٩٧ ٧٤٩	-	-	٩٧ ٨٠٨
إسرائيل	١ ١١٦	-	١ ١١٦	٤٠ ١١٩	٦ ٤٦٠	٤١ ٢٣٥	٤ ٦٧٥						٩	-	-	٤٧ ٧٠٤
أفغانستان	٦٦	-	٦٦	٢ ٩٤٣	٥٣	٣ ٠٠٩	٣ ٠٠٩		٧١ ١٤٥	٤٤٧ ٥٤٧	٧٥ ٤٥٣		-	٩٥١ ١٦٧	-	١ ٥٤٨ ٣٧٤
إكوادور	٥٥ ٠٩٢	-	٥٥ ٠٩٢	٦٨ ٣٤٤	٢١ ٥٥٨	١٢٣ ٤٣٦	٥٥ ٠٩٢		-	-	-		-	-	-	١٤٤ ٩٩٤
ألبانيا	٨٢	-	٨٢	٨٢	٢٤	٨٢	٨٢		-	-	-		-	-	-	١٠٦
ألمانيا	٥٧١ ٦٨٥	-	٥٧١ ٦٨٥	٥٧١ ٦٨٥	٦٢ ٦٨٠	-	-		-	-	-		٨ ٠٤٤	١٦ ٤٠٩	٦٥٨ ٨١٨
الإمارات العربية المتحدة	٦٧٧	-	٦٧٧	٦٧٧	٤٥	٦٧٧	-		-	-	-		-	-	-	٧٢٢
أنتيغوا وبربودا	-	-	-	-	-	-	-		-	-	-		-	-	-	-
إندونيسيا	١ ٠٠٦	-	١ ٠٠٦	١ ٠٠٦	٣ ٢٣٣	١ ٠٠٦	-		-	-	-		-	-	-	٤ ٢٣٩
أنغولا	١٦ ٢٢٣	-	١٦ ٢٢٣	١٦ ٢٢٣	٣ ١٦٧	٥ ٠٧٢	-		٣ ٩٦٧	-	-		-	-	-	٢٣ ٣٥٧
أوروغواي	١٧٤	-	١٧٤	١٧٤	٥١	٨٨	-		-	-	-		-	-	-	٢٢٥
أوزبكستان	٢١٤	-	٢١٤	٢١٤	-	٢١٤	-		-	-	-		-	-	-	٢١٤
أوغندا	١٣٩ ٤٤٨	-	١٣٩ ٤٤٨	١٣٩ ٤٤٨	٢٣ ٤٥٣	١٣٩ ٤٤٨	٢٩ ٧٧٦		٢٠	-	٩٥ ٨٢٢		-	-	-	٢٨٨ ٥١٩
أوكرانيا	٢ ٦٧٦	٥٠٠	٣ ١٧٦	٢٩٨	٣ ٦٢٢	-	-		-	-	-		٣٩ ٨١٧	-	-	٤٦ ٦١٥

بلد/منطقة اللجوء[1]	اللاجئون										الأشخاص عديمو الجنسية[8]	فئات مختلفة[9]	
	اللاجئون[2]	الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	منهم اللاجئون الذين تساعدهم المفوضية	ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)[4]	العائدون[5]	المشردون داخلياً الذين تحميهم/تساعدهم المفوضية، بما في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً[6]	المشردون داخلياً العائدون[7]	الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية منهم اللاجئون الذين تساعدهم المفوضية
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٨٨٦ ٤٦٨	-	٨٨٦ ٤٦٨	٨٨٦ ٤٦٨	٤٤٥	١	-	-	-	-	-	٨٨٦ ٩١٤
آيرلندا	٨ ٢٤٩	-	٨ ٢٤٩	-	٥ ٤٣٩	-	-	-	-	-	-	١٣ ٦٨٨
آيسلندا	٥٨	-	٥٨	-	٨١	-	-	-	١٠٦	-	-	٢٤٥
إيطاليا	٥٨ ٠٦٠	-	٥٨ ٠٦٠	-	١٣ ٥٢٥	-	-	-	١ ١٧٦	-	-	٧٢ ٧٦١
بابوا غينيا الجديدة	٤ ٨١٠	٤ ٥٦٧	٩ ٣٧٧	٢ ٥٥٩	١	-	-	-	-	-	-	٩ ٣٧٨
باراغواي	١٢٤	-	١٢٤	٢١	٩	-	-	-	-	-	-	١٣٣
باكستان	١ ٧٠٢ ٧٠٠	-	١ ٧٠٢ ٧٠٠	١ ٧٠٢ ٧٠٠	١ ٦٢٤	٣ ٤٤٩	٤٥٢ ٩٣٢	٦٢٠ ٣٦٢	-	-	-	٢ ٧٨١ ٠٦٧
بالاو	١	-	١	١	١	-	-	-	-	-	-	٢
البحرين	١٩٩	-	١٩٩	١٩٩	١٦٠	-	-	-	-	-	-	٣٥٩
البرازيل	٤ ٤٧٧	-	٤ ٤٧٧	٢ ٧٧٢	٤ ٦٧٠	-	-	-	-	-	-	٩ ١٤٧
البرتغال	٤٠٨	-	٤٠٨	-	٢١٤	-	-	-	٣١	-	-	٦٥٣
بروني دار السلام	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠ ٩٩٢	-	-	٢٠ ٩٩٢
بلجيكا	٢٢ ٤٠٢	-	٢٢ ٤٠٢	٥٠٠	١٩ ٠٠٦	-	-	-	٦٩٧	-	-	٤٢ ١٠٥
بلغاريا	٥ ٦٨٨	-	٥ ٦٨٨	-	١ ٣٨٤	-	-	-	-	-	-	٧ ٠٧٢
بليز	٧٨	-	٧٨	٦٦	٥٥	-	-	-	-	-	-	١٣٣
بنغلاديش	٢٩ ٦٦٩	٢٠٠ ٠٠٠	٢٢٩ ٦٦٩	٢٩ ٦٦٩	٢	-	-	-	-	-	-	٢٢٩ ٦٧١
بنما	٢ ٢٦٢	١٥ ٠٠٠	١٧ ٢٦٢	٤ ٠٥٥	٧٩٤	-	-	-	٣	-	-	١٨ ٠٥٩
بنن	٧ ٢١٧	-	٧ ٢١٧	٧ ٢١٧	٣٥٨	-	-	-	-	-	-	٧ ٥٧٥
بوتسوانا	٣ ٣١٢	-	٣ ٣١٢	٣ ٣١٢	٢٤٦	-	-	-	-	-	-	٣ ٥٥٨
بوركينا فاسو	٥٤٦	-	٥٤٦	٥٤٦	٦٦٥	-	-	-	-	-	-	١ ٢١١
بوروندي	٣٥ ٦٥٩	-	٣٥ ٦٥٩	٣٥ ٦٥٩	١٠ ٠٦٠	٤ ٣٧٨	٧٨ ٧٩٦	-	١ ٠٥٩	٢٥٠	١٣٠ ٢٠٢
البوسنة والهرسك	٦ ٩٣٣	-	٦ ٩٣٣	١ ٧٣٧	٤٥	٤٤٩	١١٣ ٠٠٠	٣٦٥	٤ ٥٠٠	٥٢ ٥٢٩	١٧٧ ٨٢١
بولندا	١٥ ٨٤٧	-	١٥ ٨٤٧	-	٢ ٨٨٦	-	-	-	٧٦٣	-	١٩ ٤٩٦
بوليفيا (جمهورية - متعددة القوميات)	٧١٦	-	٧١٦	١٥٤	١٨	-	-	-	-	-	٧٣٤
بونير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بيرو	١ ١٤٤	-	١ ١٤٤	١١٣	٤٩٤	-	-	-	-	-	١ ٦٣٨
بيلاروس	٥٩٥	-	٥٩٥	٢٤٦	٥٠	-	-	-	٧ ٣٩١	-	٨ ٠٣٦
تايلند	٨٩ ٢٥٣	-	٨٩ ٢٥٣	٨٩ ٢٥٣	١٣ ٣٥٧	-	-	-	٥٠٦ ١٩٧	-	٦٠٨ ٨٠٧
تركمانستان	٥٩	-	٥٩	٥٩	-	-	-	-	١١ ٠٠٠	-	١١ ٠٥٩

بلد/منطقة اللجوء[1]	اللاجئون										
	اللاجئون[2]	الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	منهم اللاجئون الذين تساعدهم المفوضية	ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)[4]	العائدون[5]	المشردون داخلياً الذين تحميهم/تساعدهم المفوضية، بما في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً[6]	المشردون داخلياً العائدون[7] اللاجئون[2]	الأشخاص عديمو الجنسية[8] الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	فئات مختلفة[9] مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية منهم اللاجئون الذين تساعدهم المفوضية
تركيا	١٤ ٤٦٥	_	١٤ ٤٦٥	١٤ ٤٦٥	١٠ ٩٦٤	_	_	_	٧٨٠	٩ ٥٧٦	٣٥ ٧٨٥
ترينيداد وتوباغو	٢٢	_	٢٢	٢٢	٢٠	_	_	_	_	_	٤٢
تشاد	٣٦٦ ٤٩٤	_	٣٦٦ ٤٩٤	٣٣٦ ١٥٣	١٦٥	٧٦	١٢٤ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	_	_	٤٩٧ ٧٣٥
توغو	١٩ ٢٧٠	_	١٩ ٢٧٠	٩ ٢٧٢	٣٧٧	٧٦	_	_	_	_	١٩ ٧٢٣
تونس	٣ ٠٤٨	١ ٠٤٩	٤ ٠٩٧	٤ ٠٢١	٥٥٥	٥	_	_	_	_	٤ ٦٥٧
تونغا	٢	_	٢	_	١	_	_	_	_	_	٣
تيمور – ليشتي	_	_	_	_	٢	_	_	_	_	_	٢
جامايكا	٢٠	_	٢٠	٢٠	_	_	_	_	_	_	٢٠
الجبل الأسود	١٢ ٨٧٤	_	١٢ ٨٧٤	١٢ ٨٧٤	٣٨	_	_	_	٤ ٣١٢	٣ ٩٣٨	٢١ ١٦٢
الجزائر[10]	٩٤ ١٤٨	_	٩٤ ١٤٨	٩٠ ١٤٣	٨١٦	_	_	_	_	_	٩٤ ٩٦٤
جزر البهاما	٢١	٧	٢٨	٢٧	١٤	_	_	_	_	_	٤٢
جزر القمر	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_
جزر فرجن البريطانية	٢	_	٢	٢	_	_	_	_	_	_	٢
جزر كايمان	٣	_	٣	٢	١	_	_	_	_	_	٤
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٦ ٧٣٠	_	١٦ ٧٣٠	١٦ ٧٣٠	٢ ٤٤٨	٨ ٩٧٤	١٠٥ ٢٠٦	٦٦ ٥٤٥	_	_	١٩٩ ٩٠٣
الجمهورية التشيكية[19]	٢ ٤٤٩	_	٢ ٤٤٩	_	٩٠٩	_	_	_	_	_	٣ ٣٥٨
الجمهورية الدومينيكية	٥٩٥	_	٥٩٥	٢٢٥	١ ٧٨٥	_	_	_	_	_	٢ ٣٨٠
الجمهورية العربية السورية[18]	٧٥٥ ٤٤٥	_	٧٥٥ ٤٤٥	١٠٥ ٦٩٩	١ ٨٣٠	_	_	_	٢٣١ ٠٠٠	_	٩٨٨ ٢٧٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٥٢ ٧٤٩	_	١٥٢ ٧٤٩	١٠١ ٢٩٩	١ ١٣٦	٢١ ٠٨١	١ ٧٠٩ ٢٧٨	٨٢٢ ٦٨٨	_	_	٢ ٧٠٦ ٩٣٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٣١ ٢٤٣	_	١٣١ ٢٤٣	١٠٩ ٠١٦	٧٠٥	_	_	_	_	١٦٢ ٢٥٦	٢٩٤ ٢٠٤
جمهورية كوريا	٤٠١	_	٤٠١	٢١	١ ١٦٩	_	_	_	١٧٩	_	١ ٧٤٩
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٨٠١	٣٢٩	١ ١٣٠	١ ١٣٠	٣٨٩	_	_	_	١ ١٥٤	_	٢ ٦٧٣
جمهورية مولدوفا	١٤٦	_	١٤٦	١٤٦	٤٩	_	_	_	٢ ٠٧٣	_	٢ ٢٦٨
جنوب أفريقيا[20]	٥٧ ٨٩٩	_	٥٧ ٨٩٩	_	٢١٩ ٣٦٨	_	_	_	_	_	٢٧٧ ٢٦٧
جنوب السودان[22]	١٠٥ ٠٢٣	_	١٠٥ ٠٢٣	٩٩ ٩٥٨	٨٨	٩٠٦	٥٦٠ ١٦١	_	_	_	٦٦٦ ١٧٨
جورجيا	٤٦٢	_	٤٦٢	٤٦٢	٤٠	_	٢٧٣ ٩٩٧	_	١ ٥٦٩	_	٢٧٦ ٠٦٨
جيبوتي	٢٠ ٣٤٠	_	٢٠ ٣٤٠	٢٠ ٣٤٠	١ ٩٠٥	_	_	_	_	٢	٢٢ ٢٤٧
الدانمرك	١٣ ٣٩٩	_	١٣ ٣٩٩	_	١ ٤٢٧	_	_	_	٣ ١٨٣	_	١٨ ٠٠٩

بلد/منطقة اللجوء[1]	اللاجئون											
	اللاجئون[2]	الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	منهم اللاجئون الذين تساعدهم المفوضية	ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)[4]	العائدون[5]	المشردون داخلياً الذين تحميهم/ تساعدهم المفوضية، بما في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً[6]	المشردون داخلياً العائدون[7] اللاجئون[2]	الأشخاص عديمو الجنسية[8] الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	فئات مختلفة[9] مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية منهم اللاجئون الذين تساعدهم المفوضية
دومينيكيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
رواندا	٥٥ ٣٢٥	-	٥٥ ٣٢٥	٥٥ ٣٢٥	٢٩٦	٨ ٥٢٤	-	-	-	-	-	٦٤ ١٤٥
رومانيا	١ ٠٠٥	-	١ ٠٠٥	١٢١	٧٥٣	-	-	-	٢٧٥	-	-	٢ ٠٣٣
زامبيا	٤٥ ٦٣٢	-	٤٥ ٦٣٢	٣١ ٥٠٨	١ ٠٢١	-	-	-	-	-	-	٤٦ ٦٥٣
زمبابوي	٤ ٥٦١	-	٤ ٥٦١	٤ ٥٦١	٧٧٧	١٩	٥٤ ٢٧٨	-	-	٤٠	-	٥٩ ٦٧٥
سان تومي وبرينسيبي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سان مارتن	٣	-	٣	٣	-	-	-	-	-	-	-	٣
سانت فنسنت وجزر غرينادين	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	١
سانت كيتس ونيفيس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سانت لوسيا	٢	-	٢	٢	٣	-	-	-	-	-	-	٥
سري لانكا	١٨٨	-	١٨٨	١٨٨	٢٠٤	٢ ٣٦٥	١٣٨ ٤٠١	١٤٤ ٥٧٧	-	-	-	٢٨٥ ٧٣٥
السلفادور	٣٨	-	٣٨	٣٢	٥	-	-	-	-	-	-	٤٣
سلوفاكيا	٥٤٦	-	٥٤٦	-	١٨٥	-	-	-	٦٣	٤٦	-	٨٤٠
سلوفينيا	١٤٢	-	١٤٢	-	١٠٣	-	-	-	-	-	-	٢٤٥
سنغافورة	٣	-	٣	٣	-	-	-	-	-	-	-	٣
السنغال	٢٠ ٦٤٤	-	٢٠ ٦٤٤	٢٠ ٦٤٤	٢ ٢٦٣	-	-	-	-	-	-	٢٢ ٩٠٧
سوازيلند	٧٥٩	-	٧٥٩	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٥٩
السودان[21]	١١٣ ٤٣٩	٢٥ ٩٧٦	١٣٩ ٤١٥	٨٢ ٣١٥	٦ ٩١٢	٥٠ ٠٧٤	٢ ٤٢٢ ٥٢٠	٢٧٩ ٣٢٥	-	-	-	٢ ٨٩٨ ٢٤٦
سورينام	-	-	-	-	٣	-	-	-	-	-	-	٣
السويد	٨٦ ٦١٥	-	٨٦ ٦١٥	-	١٨ ١٣٨	-	-	-	١٠ ٣٤٤	-	-	١١٥ ٠٩٧
سويسرا	٥٠ ٤١٦	-	٥٠ ٤١٦	-	١٦ ٩١٥	-	-	-	٥٤	-	-	٦٧ ٣٨٥
سيراليون	٨ ٠٩٢	-	٨ ٠٩٢	٨ ٠٧٩	٦٤	-	-	-	-	-	-	٨ ١٥٦
شيلي	١ ٦٧٤	-	١ ٦٧٤	٦٨٣	٣٦٤	-	-	-	-	-	-	٢ ٠٣٨
صربيا (وكوسوفو قرار مجلس الأمن ١٢٤٤)	٧٠ ٧٠٧	-	٧٠ ٧٠٧	٧٠ ٧٠٥	٣٩٩	٣٩٢	٢٢٨ ٢١٥	٨٤٥	٨ ٥٠٠	٥١٩	-	٣٠٩ ٥٧٧
الصومال	٢ ٠٩٩	-	٢ ٠٩٩	٢ ٠٩٩	٦ ٠١٦	٢١٢	١ ٣٥٦ ٨٤٥	-	-	١١	-	١ ٣٦٥ ١٨٣
الصين[11]	٣٠١ ٠١٨	-	٣٠١ ٠١٨	١٠٥	٣٠	-	-	-	-	-	-	٣٠١ ٠٤٨
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة (الصين)	١	-	١	١	١٠	-	-	-	-	-	-	١١
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الصين)	١٥٢	-	١٥٢	١٥٢	٥٩٧	-	-	-	١	-	-	٧٥٠

بلد/منطقة اللجوء[1]	اللاجئون								الأشخاص عديمو الجنسية[8]	فئات مختلفة[9]	
	اللاجئون[2]	الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	منهم اللاجئون الذين تساعدهم المفوضية	ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)[4]	اللاجئون العائدون[5]	المشردون داخلياً الذين تحميهم/ تساعدهم المفوضية، بما في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً[6]	المشردون داخلياً العائدون[7] اللاجئون[2]	الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية منهم اللاجئون الذين تساعدهم المفوضية
طاجيكستان	٣ ٣٢٣	-	٣ ٣٢٣	٢ ١٢٨	٢ ٠٢٧	١	-	-	٢ ٣٠٠	-	٧ ٦٥١
العراق	٣٥ ١٨٩	-	٣٥ ١٨٩	٣٥ ١٨٩	٤ ١٩٦	٦٧ ٠٨٩	١ ٣٣٢ ٣٨٢	١٩٣ ٦١٠	١٢٠ ٠٠٠	-	١ ٧٥٢ ٤٦٦
عُمان	٨٣	-	٨٣	٨٣	٤٣	-	-	-	-	-	١٢٦
غابون	١ ٧٧٣	-	١ ٧٧٣	١ ٧٧٣	٢ ٣٦٨	-	-	-	-	٨ ٦٥١	١٢ ٧٩٢
غامبيا	٩ ٥٢٨	-	٩ ٥٢٨	٩ ٥٢٧	٢٦	-	-	-	-	-	٩ ٥٥٤
غانا	١٣ ٥٨٨	-	١٣ ٥٨٨	١٣ ٥٨٨	١٢ ٦٣٢	-	-	-	-	-	٢٦ ٢٢٠
غرينادا	٣	-	٣	-	-	-	-	-	-	-	٣
غواتيمالا	١٤٧	-	١٤٧	٨	١٠	٢	-	-	-	-	١٥٩
غيانا	٧	-	٧	٧	١	-	-	-	-	-	٨
غينيا	١٦ ٦٠٩	-	١٦ ٦٠٩	١٦ ٦٠٩	٦٠٥	١	-	-	-	-	١٧ ٢١٥
غينيا - بيساو	٧ ٨٠٠	-	٧ ٨٠٠	٧ ٧٩٨	٩١	-	-	-	-	-	٧ ٨٩١
غينيا الاستوائية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فانواتو	-	-	-	-	٢	-	-	-	-	-	٢
فرنسا	٢١٠ ٢٠٧	-	٢١٠ ٢٠٧	-	٤٩ ٢٤٠	-	-	-	١ ١٨٠	-	٢٦٠ ٦٢٧
الفلبين	١٢٥	-	١٢٥	١٩	٥٨	-	١٥٩ ٤٦٥	-	-	٦٨	١٥٩ ٧١٦
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	٢ ٠٢٢	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٢ ٠٢٢	٢١ ١٢٥	١٧ ٣٦٩	-	-	-	-	-	٢١٩ ٣٩١
فنلندا	٩ ١٧٥	-	٩ ١٧٥	-	٢ ٢٨٣	-	-	-	٣ ٦١٤	-	١٥ ٠٧٢
فيجي	٧	-	٧	٦	١	-	-	-	-	-	٨
فييت نام	٩٩٠	-	٩٩٠	-	-	٢١	-	-	١٠ ٢٠٠	-	١١ ٢١١
قبرص[12]	٣ ٥٠٣	-	٣ ٥٠٣	-	٣ ٠٥٩	-	-	-	-	-	٦ ٥٦٢
قطر	٨٠	-	٨٠	٨٠	٤٩	-	-	-	١ ٢٠٠	-	١ ٣٢٩
قيرغيزستان[16]	٥٩٥	٥ ٥٠٠	٦ ٠٩٥	٢ ٠٩٥	٤٠٨	-	١٦٣ ٩٠٠	٨ ١٠٠	٣٢ ٣٠٠	-	٢١٠ ٨٠٣
كازاخستان	٦١٦	-	٦١٦	٦٠٦	٧٠	-	-	-	٧ ٣٣٧	٣ ٦٨٢	١١ ٧٠٥
الكاميرون	١٠٠ ٣٧٣	-	١٠٠ ٣٧٣	١٠٠ ٣٧٣	٣ ٢٩٨	-	-	-	-	-	١٠٣ ٦٧١
كرواتيا	٧٨٢	٤٢	٨٢٤	٨٢٤	٢٣٥	٤٣٩	-	٦٧	١ ٧٢٠	٢١ ٠١٦	٢٤ ٣٠١
كمبوديا	٦٤	-	٦٤	٦٤	٤٩	-	-	-	-	-	١١٣
كندا	١٦٤ ٨٨٣	-	١٦٤ ٨٨٣	-	٤١ ٨٥٢	-	-	-	-	-	٢٠٦ ٧٣٥
كوبا	٣٨٤	-	٣٨٤	٣٤٧	٢	٣	-	-	-	-	٣٨٩
كوت ديفوار	٢٤ ٢٢١	-	٢٤ ٢٢١	٢٤ ٢٢١	٦٦٧	١٣٥ ٢٠٦	١٢٦ ٦٦٨	٤٦٦ ٨٠٨	-	٩٣٨	٧٥٤ ٥٠٨
كوراتشاو	٦	-	٦	٦	٦	-	-	-	-	-	١٢

بلد/منطقة اللجوء[1]	اللاجئون											
	اللاجئون[2]	الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	منهم اللاجئون الذين تساعدهم المفوضية	ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)[4]	اللاجئون العائدون[5]	المشردون داخلياً الذين تحميهم/تساعدهم المفوضية، بما في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً[6]	المشردون داخلياً العائدون[7] اللاجئون[2]	الأشخاص عديمو الجنسية[8] الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	فئات مختلفة[9] مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية منهم اللاجئون الذين تساعدهم المفوضية
كوستاريكا	١٢ ٥٧١	٧ ٤٨٦	٢٠ ٠٥٧	١٥ ٩٦٢	٤٥٥	-	-	-	-	-	٢٠ ٥١٢
كولومبيا	٢١٩	-	٢١٩	٦٦	١٢٠	٢٤	٣ ٨٨٨ ٣٠٩	-	١٢	-	٣ ٨٨٨ ٦٨٤
الكونغو	١٤١ ٢٣٢	-	١٤١ ٢٣٢	١٤١ ٢٣٢	٣ ٠١١	٧٤٢	-	-	-	٣٣٤	١٤٥ ٣١٩
الكويت	٣٣٥	-	٣٣٥	٣٣٥	١ ١١٨	-	-	-	٩٣ ٠٠٠	-	٩٤ ٤٥٣
كينيا	٥٦٦ ٤٨٧	-	٥٦٦ ٤٨٧	٥٦٦ ٤٨٧	٣٥ ٢٧١	٦٩	٣٠٠ ٠٠٠	-	٢٠ ٠٠٠	-	٩٢١ ٨٢٧
لبنان	٨ ٨٤٥	١٤٥	٨ ٩٩٠	٨ ٩٩٠	١ ٧٣٦	-	-	-	-	٤ ٨٤٠	١٥ ٥٦٦
لكسمبرغ	٢ ٨٥٥	-	٢ ٨٥٥	-	١ ٦٩٤	-	-	-	١٧٧	-	٤ ٧٢٦
ليبيا	٧ ٥٤٠	٢ ٥٩٠	١٠ ١٣٠	١٠ ١٣٠	٢ ٨٩٤	١٤٨ ٩٥١	٩٣ ٥٦٥	٤٥٨ ٠٤٧	-	-	٧١٣ ٥٨٧
ليبيريا	١٢٨ ٢٨٥	٨	١٢٨ ٢٩٣	١٢٨ ٢٩٣	٥٧٤	١ ٧٦٨	-	-	-	١ ٨٥٠	١٣٢ ٤٨٥
ليتوانيا	٩٥	-	٩٥	-	٢٣١	-	-	-	٣١٢ ٣٦٢	-	٣١٢ ٦٨٨
ليتوانيا	٨٢١	-	٨٢١	-	٧٧	-	-	-	٣ ٤٨٠	-	٤ ٣٧٨
ليختنشتاين	٩٤	-	٩٤	-	٥٧	-	-	-	٢	-	١٥٣
ليسوتو	٣٤	-	٣٤	-	٣	-	-	-	-	-	٣٧
مالطة	٦ ٩٥٢	-	٦ ٩٥٢	-	١ ٤٥٧	-	-	-	-	-	٨ ٤٠٩
مالي	١٥ ٦٢٤	-	١٥ ٦٢٤	١٥ ٦٢٤	٢ ٤٩٧	-	-	-	-	-	١٨ ١٢١
ماليزيا	٨٥ ٧٥٤	٩٢٦	٨٦ ٦٨٠	٨٦ ٦٨٠	١٠ ٩٣٧	-	-	-	٤٠ ٠٠١	٨٠ ٠٠٠	٢١٧ ٦١٨
مدغشقر	٩	-	٩	-	١	-	-	-	-	١	١١
مصر	٩٥ ٠٨٧	-	٩٥ ٠٨٧	٢٥ ٠٨٧	١٨ ٩٣٨	-	-	-	٦٠	-	١١٤ ٠٨٥
المغرب	٧٣٦	-	٧٣٦	٧٣٦	٦١٥	-	-	-	-	-	١ ٣٥١
المكسيك	١ ٦٧٧	-	١ ٦٧٧	٢٤٠	٦٣١	-	-	-	٥	-	٢ ٣١٣
ملاوي	٦ ٣٠٨	-	٦ ٣٠٨	٦ ٣٠٨	١٠ ٥٤٥	-	-	-	-	-	١٦ ٨٥٣
المملكة العربية السعودية	٥٧٢	٢٧	٥٩٩	٥٩٩	٨٠	-	-	-	٧٠ ٠٠٠	-	٧٠ ٦٧٩
المملكة المتحدة	١٩٣ ٥١٠	-	١٩٣ ٥١٠	-	١٥ ١٧٠	-	-	-	٢٠٥	-	٢٠٨ ٨٨٥
منغوليا	١	-	١	١	٥	-	-	-	٢٩٢	-	٢٩٨
موريتانيا	٥٣٥	٢٦ ٠٠٠	٢٦ ٥٣٥	٥٣٥	٢٨٢	١ ٣٦٧	-	-	-	-	٢٨ ١٨٤
موريشيوس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موزامبيق	٤ ٠٧٩	-	٤ ٠٧٩	٢ ٤٠٤	٩ ٦٠٢	٥	-	-	-	-	١٣ ٦٨٦
موناكو	٣٧	-	٣٧	-	-	-	-	-	-	-	٣٧
مونتسيرات	-	-	-	-	٥	-	-	-	-	-	٥
ميانمار	-	-	-	-	-	-	٣٣٩ ٢٠٠	-	٨٠٨ ٠٧٥	-	١ ١٤٧ ٢٧٥

بلد/منطقة اللجوء[1]	اللاجئون										
	اللاجئون[2]	الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	منهم اللاجئون الذين تساعدهم المفوضية	ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)[4]	اللاجئون العائدون[5]	المشردون داخلياً الذين تحميهم/تساعدهم المفوضية، بما في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً[6]	المشردون داخلياً العائدون[7] اللاجئون[2]	الأشخاص عديمو الجنسية[8] الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	فئات مختلفة[9] مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية منهم اللاجئون الذين تساعدهم المفوضية
ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ناميبيا	٦ ٠٤٩	-	٦ ٠٤٩	٦ ٠٤٩	٩٢٨	٤١	-	-	-	-	٧ ٠١٨
النرويج	٤٠ ٦٩١	-	٤٠ ٦٩١	-	١١ ١٥٣	-	-	-	٢ ٧٧٣	-	٥٤ ٦١٧
النمسا	٤٧ ٠٧٣	-	٤٧ ٠٧٣	-	٢٤ ٤٨٠	-	-	-	٤٦٤	-	٧٢ ٠١٧
نيبال[17]	٧٠ ٢٦٨	٢ ٣٨٦	٧٢ ٦٥٤	٥٥ ٢٦٨	٩٢٨	-	-	-	٨٠٠ ٠٠٠	٥٤١	٨٧٤ ١٢٣
النيجر	٣٠٢	-	٣٠٢	٣٠٢	١٢٣	-	-	-	-	-	٤٢٥
نيجيريا	٨ ٨٠٦	-	٨ ٨٠٦	٨ ٨٠٦	١ ٥٢٩	-	-	-	-	-	١٠ ٣٣٥
نيكاراغوا	٨٦	-	٨٦	٤٠	٦	-	-	-	-	-	٩٢
نيوزيلندا	١ ٩٣٤	-	١ ٩٣٤	-	٢٤٠	-	-	-	-	-	٢ ١٧٤
هايتي	-	-	-	-	٦	-	-	-	-	-	٦
الهند	١٨٥ ١١٨	-	١٨٥ ١١٨	١٦ ٩٦٦	٣ ٥١٨	١	-	-	-	-	١٨٨ ٦٣٧
هندوراس	١٧	-	١٧	-	-	-	-	-	-	-	١٧
هنغاريا	٥ ١٠٦	-	٥ ١٠٦	-	٣٦٠	-	-	-	٨٩	-	٥ ٥٥٥
هولندا	٧٤ ٥٩٨	-	٧٤ ٥٩٨	-	١٠ ٤٢٠	-	-	-	٢ ٠٠٥	-	٨٧ ٠٢٣
الولايات المتحدة[13]	٢٦٤ ٧٦٣	-	٢٦٤ ٧٦٣	-	١١ ٧٢١	-	-	-	-	-	٢٧٦ ٤٨٤
اليابان	٢ ٦٤٩	-	٢ ٦٤٩	٨١٤	٣ ٦٩٨	-	-	-	١ ٢٣٤	-	٧ ٥٨١
اليمن	٢١٤ ٧٤٠	-	٢١٤ ٧٤٠	٢١٤ ٧٤٠	٥ ٨٧٨	-	٣٤٧ ٢٩٥	٦ ٠٢٤	-	-	٥٧٣ ٩٣٧
اليونان	١ ٥٧٣	-	١ ٥٧٣	-	٤٣ ٩٤٢	-	-	-	٢٠٥	-	٤٥ ٧٢٠
مناطق مختلفة/غير معروفة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**٩ ٨٠٠ ٨٦٢**	**٦٠٣ ٩٤٤**	**١٠ ٤٠٤ ٨٠٦**	**٦ ٠٥٨ ٩٧٢**	**٨٩٥ ٢٨٤**	**٥٣١ ٩٠٧**	**١٥ ٤٧٣ ٣٧٨**	**٣ ٢٤٥ ٨٠٤**	**٣ ٤٧٧ ١٠١**	**١ ٤١١ ٨٤٨**	**٣٥ ٤٤٠ ١٢٨**
مكاتب المفوضية											
آسيا والمحيط الهادئ	٣ ٣٩٠ ٨٨٩	٢١٦ ٣٢٢	٣ ٦٠٧ ٢١١	٢ ٨٨٠ ٠٥٥	٤٧ ٩١٢	٧٦ ٩٨٣	١ ٧٠١ ٤٤٥	٨٤٨ ٤٩٢	٢ ٢٤٠ ١٠٨	١ ٠٣٥ ٤٥٨	٩ ٥٥٧ ٦٠٩
أفريقيا الجنوبية	١٤٤ ٨٦٥	-	١٤٤ ٨٦٥	٥٩ ٢١٤	٢٤٥ ٦٥٨	٤ ٠٣٢	٥٤ ٢٧٨	-	-	٤١	٤٤٨ ٨٧٤
الأمريكتان	٥١٦ ٥٩٣	٢٩٠ ٨٣٧	٨٠٧ ٤٣٠	١٠١ ٣٧٢	١٠٣ ٢٥٠	٢٩	٣ ٨٨٨ ٣٠٩	-	٢٠	-	٤ ٧٩٩ ٠٣٨
أوروبا	١ ٥٥٦ ٦٢٢	٨٧١	١ ٥٥٧ ٤٩٣	١١٠ ٩٤٥	٣٢٦ ٨٣٧	١ ٣٢١	١ ٢٤٢ ٨٥٤	١ ٤٤٣	٧٠٠ ٦٤٥	١٩٧ ٢١٧	٤ ٠٢٧ ٨١٠
شرق أفريقيا والقرن الأفريقي	١ ٦٠٦ ٨٩٣	٢٥ ٩٧٦	١ ٦٣٢ ٨٦٩	١ ٥٤٠ ٣٢٩	٧٥ ١٦٤	٥١ ٣٧٨	٤ ٧٩٣ ٣٠٢	٣٨٢ ١٤٧	٢٠ ٠٠٠	١٣	٦ ٩٥٤ ٨٧٣
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١ ٦٦٩ ٣٨٤	٦٩ ٩٣٠	١ ٧٣٩ ٣١٤	٥٣٥ ١٢٤	٥٠ ٦٧٠	٢١٧ ٤١٤	١ ٧٧٣ ٢٤٢	٦٥٧ ٦٨١	٥١٥ ٢٦٩	٤ ٨٤٠	٤ ٩٥٨ ٤٣٠
غرب أفريقيا	٢٨٠ ٥٣٢	٨	٢٨٠ ٥٤٠	٢٧٠ ٥٢٦	٢٢ ٤٧١	١٣٧ ٠٥١	١٢٦ ٦٦٨	٤٦٦ ٨٠٨	-	٢ ٧٨٨	١ ٠٣٦ ٣٢٦

بلد/منطقة اللجوء[1]	*اللاجئون*[2]	*اللاجئون*[3]	*مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين*	*منهم اللاجئون الذين تساعدهم المفوضية*	*ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)*[4]	*اللاجئون العائدون*[5]	*المشردون داخلياً الذين تحميهم/تساعدهم المفوضية، بما في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً*[6]	*المشردون داخلياً العائدون*[7] *اللاجئون*[2]	*الأشخاص عديمو الجنسية*[8] *الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين*[3]	*فئات مختلفة*[9] *مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين*	*مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية منهم اللاجئون الذين تساعدهم المفوضية*
وسط أفريقيا – البحيرات الكبرى	٦٣٥ ٠٨٤	-	٦٣٥ ٠٨٤	٥٦١ ٤٠٧	٢٣ ٣٢٢	٤٣ ٦٩٩	١ ٨٩٣ ٢٨٠	٨٨٩ ٢٣٣	١ ٠٥٩	١٧١ ٤٩١	٣ ٦٥٧ ١٦٨
مناطق مختلفة/غير معروفة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**٩ ٨٠٠ ٨٦٢**	**٦٠٣ ٩٤٤**	**١٠ ٤٠٤ ٨٠٦**	**٦ ٠٥٨ ٩٧٢**	**٨٩٥ ٢٨٤**	**٥٣١ ٩٠٧**	**١٥ ٤٧٣ ٣٧٨**	**٣ ٢٤٥ ٨٠٤**	**٣ ٤٧٧ ١٠١**	**١ ٤١١ ٨٤٨**	**٣٥ ٤٤٠ ١٢٨**
المناطق الرئيسية للأمم المتحدة											
آسيا	٤ ٨٥٢ ٠٦٩	٢٥٢ ٠٤٦	٥ ١٠٤ ١١٥	٣ ٣٠١ ٥١٦	٨٣ ١٣٠	١٤٤ ٠٧٤	٤ ٢٥٤ ٣١١	١ ٠٤٨ ١٢٦	٢ ٧٥٩ ٤١٨	١ ١٣٢ ٨١٢	١٤ ٥٢٥ ٩٨٦
أفريقيا	٢ ٨٦٨ ٤٦٨	٥٥ ٦٢٣	٢ ٩٢٤ ٠٩١	٢ ٥٦٢ ١٢٨	٣٩٠ ٧١٥	٣٨٦ ٤٨٣	٦ ٩٦١ ٠٩٣	٢ ١٩٦ ٢٣٥	٢١ ١١٩	١٧٤ ٣٣٣	١٣ ٠٥٤ ٠٦٩
أمريكا الشمالية	٤٢٩ ٦٤٦	-	٤٢٩ ٦٤٦	-	٥٣ ٥٧٣	-	-	-	-	-	٤٨٣ ٢١٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨٦ ٩٤٧	٢٩٠ ٨٣٧	٣٧٧ ٧٨٤	١٠١ ٣٧٢	٤٩ ٦٧٧	٢٩	٣ ٨٨٨ ٣٠٩	-	٢٠	-	٤ ٣١٥ ٨١٩
أوروبا	١ ٥٣٣ ٥٤٤	٨٧١	١ ٥٣٤ ٤١٥	٩١ ٣٩٠	٣١٢ ٧٠١	١ ٣٢١	٣٦٩ ٦٦٥	١ ٤٤٣	٦٩٦ ٥٤٤	١٠٤ ٧٠٣	٣ ٠٢٠ ٧٩٢
أوقيانوسيا	٣٠ ١٨٨	٤ ٥٦٧	٣٤ ٧٥٥	٢ ٥٦٦	٥ ٤٨٨	-	-	-	-	-	٤٠ ٢٤٣
مناطق مختلفة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**٩ ٨٠٠ ٨٦٢**	**٦٠٣ ٩٤٤**	**١٠ ٤٠٤ ٨٠٦**	**٦ ٠٥٨ ٩٧٢**	**٨٩٥ ٢٨٤**	**٥٣١ ٩٠٧**	**١٥ ٤٧٣ ٣٧٨**	**٣ ٢٤٥ ٨٠٤**	**٣ ٤٧٧ ١٠١**	**١ ٤١١ ٨٤٨**	**٣٥ ٤٤٠ ١٢٨**

المصدر: المفوضية/الحكومات.

البيانات تقدمها الحكومات بوجه عام استناداً إلى التعاريف والطرق التي تعتمدها في جمع البيانات.

تشير الشرطة (-) إلى أن القيمة صفر، أو غير متاحة، أو غير منطبقة.

(١) بلد أو إقليم اللجوء أو الإقامة.

(٢) الأشخاص المعترف بهم كلاجئين بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١، وبروتوكول عام ١٩٦٧، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩، وفقاً لنظام المفوضية الأساسي، والأشخاص الذين مُنحوا شكلاً مكملاً من أشكال الحماية وأولئك الذين مُنحوا حماية مؤقتة. وفي الحالات التي لم ترد فيها أرقام من الحكومات، قدّرت المفوضية عدد اللاجئين في ٢٤ بلداً من البلدان الصناعية استناداً إلى عدد اللاجئين المعترف بهم خلال فترة ١٠ سنوات.

(٣) هذه الفئة وصفية بطبيعتها وتشمل فئات من الأشخاص الموجودين خارج بلدانهم أو أقاليم نشأتهم والذين يواجهون مخاطر في مجال الحماية شبيهة بتلك التي يواجهها اللاجئون ولكن لم تتأكد استفادتهم من مركز اللاجئ لأسباب عملية أو غيرها من الأسباب.

(٤) الأشخاص الذين لا تزال طلباتهم للجوء أو لمركز اللاجئ قيد النظر أيّاً كانت المرحلة التي بلغتها الإجراءات.

(٥) اللاجئون الذين عادوا إلى مواطنهم الأصلية خلال السنة التقويمية. المصدر: بلد الأصل واللجوء.

(٦) الأشخاص المشردون داخل بلدانهم الذين تمنحهم المفوضية الحماية و/أو المساعدة. وتشمل هذه الفئة أيضاً أشخاصاً في أوضاع شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً. وهذه الفئة وصفية بطبيعتها وتشمل فئات من الأشخاص الموجودين داخل بلدان جنسياتهم أو إقامتهم المعتادة الذين يواجهون مخاطر في مجال الحماية شبيهة بتلك التي يواجهها المشردون داخلياً ولكن تعذّر، لأسباب عملية أو غيرها من الأسباب، الإعلان عنهم ضمن تلك الفئة.

(٧) المشردون داخلياً الذين تحميهم/تساعدهم المفوضية والذين عادوا إلى مواطنهم الأصلية خلال السنة التقويمية.

(٨) يشير إلى الأشخاص الذين لا تعتبر أي دولة أنهم من رعاياها بموجب قوانينها. وتشمل هذه الفئة *بحكم القانون وبحكم الواقع* الأشخاص عديمي الجنسية، بما فيهم الأشخاص غير القادرين على إثبات جنسيتهم. انظر الجدول ٧ في المرفق بالنسبة للحواشي (http://www.unhcr.org/statistics/11-WRD-table-7xls).

(٩) يشير إلى أفراد لا يدخلون بالضرورة مباشرة في أي من الفئات الأخرى ولكن قد تقدم لهم المفوضية الحماية و/أو خدمات المساعدة. وقد تستند هذه الأنشطة إلى اعتبارات إنسانية أو غيرها من الاعتبارات الخاصة.

(١٠) تقدّر الحكومة الجزائرية أن هناك نحو ٠٠٠ ١٦٥ لاجئ صحراوي في مخيمات تندوف.

(١١) يندمج اللاجئون الفيتناميون البالغ عددهم ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ اندماجاً كاملاً ويتلقون الحماية من حكومة الصين.

(١٢) انتهت أنشطة مساعدة المفوضية للمشردين داخلياً في قبرص في عام ١٩٩٩. ويُرجى زيارة موقع مركز رصد التشرد الداخلي لمزيد من المعلومات.

(١٣) يشير عدد اللاجئين إلى نهاية عام ٢٠١٠. ويشير عدد طالبي اللجوء (القضايا المعلقة) إلى ٥٦٥ قضية لم يُبت فيها في محاكم الدرجة الأولى في نهاية عام ٢٠١١ و٣٤٤ قضية لم يُبت فيها في الاستئناف في نهاية عام ٢٠١٠ (لا توجد أي بيانات محدّثة).

(١٤) يقوم عدد اللاجئين العراقيين في الأردن على تقدير حكومي. وقد سجلت المفوضية ٢٠٠ ٣٢ عراقي تقدم لهم المساعدة.

(١٥) يشمل عدد المشرّدين داخلياً في قيرغيزستان ٥٠٠ ١٦٠ شخص يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً.

(١٦) عدد ٠٠٠ ٨٠٠ شخص عدد تقديري من الأفراد الذين يفتقدون شهادات الجنسية في نيبال، بينما لا يمكن اعتبار فرد نيبالي عديم جنسية بمجرد كونه لم يحصل على شهادة الجنسية. ولا تُعرف حالياً الأعداد ولا الأسباب الحقيقية لعدم حيازة شهادة. وفي عام ١٩٩٥، أشرفت حكومة نيبال على لجنة دانابالي، التي خلصت إلى أن ما يناهز ٣,٤ مليون نيبالي يفتقدون شهادات الجنسية. وعندئذ وزعت فرقة عمل أنشأتها الحكومة ٢,٦ مليون شهادة في عام ٢٠٠٧. وتم التوصل إلى تقدير ٠٠٠ ٨٠٠ بطرح ٢,٦ مليون (عدد الشهادات الصادرة) من العدد المقدر أصلاً البالغ ٣,٤ مليون. وتدعم حكومة نيبال أيضاً الحصول على شهادات الجنسية من خلال أفرقة تسجيل متنقلة منظمة في بعض المقاطعات، في سياق عملية لتسجيل الناخبين. ويُفترض أن يساعد ذلك أيضاً على تحديد عدد الأشخاص الذين لا يملكون شهادة الجنسية واقتراح تدابير ملموسة لمعالجة هذه القضية.

(١٧) يقوم عدد ٠٠٠ ١٧٨ شخص عديم الجنسية على عدد الأشخاص الذين عرفوا أنفسهم على أنهم عديمو الجنسية في تعداد عام ٢٠١٠ ويخضع لمزيد من المناقشة/التحقيق مع الحكومة.

(١٨) يشير عدد طالبي اللجوء (القضايا المعلقة) إلى ما يُقدر بـ ٠٠٠ ٦٣ قضية لم يُبت فيها في محاكم الدرجة الأولى و٤٠٠ ١٥٦ قضية لم يُبت فيها في مرحلة الاستئناف.

(١٩) يشمل عدد المشردين داخلياً في جنوب السودان ٧٠٠ ٢٠٩ شخص يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً.

(٢٠) يشمل عدد المشردين داخلياً في السودان ١٠٠ ٨٣ شخص يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً.

(٢١) يقوم عدد اللاجئين العراقيين في جمهورية سوريا العربية على تقدير حكومي. وقد سجلت المفوضية ٢٠٠ ١٠٣ عراقي تقدم لهم المساعدة.

(٢١) يُستثنى من طالبي اللجوء (القضايا المعلقة) الأفراد الذين ينتظرون قراراً بشأن طلب لجوئهم لدى المكتب التنفيذي لاستعراض طلبات الهجرة.

الجدول الثاني

ميزانية المفوضية ونفقاتها في عام ٢٠١١

المنطقة الفرعية		الركيزة الأولى برنامج اللاجئين	الركيزة الثانية برنامج الأشخاص عديمي الجنسية	الركيزة الثالثة مشروع إعادة الإدماج	الركيزة الرابعة مشاريع المشردين داخلياً	المجموع بالدولارات الولايات المتحدة
وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى	الميزانية	٢١١ ٧٦٥ ٩١٠	٤ ٢٤٣ ١٢٣	١٠٧ ٣٤٧ ٤٨٨	٧٠ ٣٠٩ ٣١١	**٣٩٣ ٦٦٥ ٨٣٢**
	الإنفاق	١٢٤ ٥٦٦ ٤٠٥	١ ٨٥٥ ٣٤٦	٢٢ ٥٦٠ ٧٠٨	٢٤ ٣٦٥ ٦٦٤	**١٧٣ ٣٤٨ ١٢٣**
شرق أفريقيا والقرن الأفريقي	الميزانية	٨٣٠ ٩٢١ ٨٦٩	٩ ٩٥٧ ٥٠٣	١١ ٢٨٤ ٣١١	٢١٩ ٧٥٣ ٢٥٦	**١ ٠٧١ ٩١٦ ٩٣٩**
	الإنفاق	٤٢٠ ٧٩٣ ٥٣٢	٣ ٤٤٩ ٧٥٧	٦ ٦٩٨ ١٥٠	٩٦ ٩٩٠ ٧٢٧	**٥٢٧ ٩٣٢ ١٦٦**
غرب أفريقيا	الميزانية	١٧٣ ٣١١ ٢٩٣	٥ ٠٤٣ ١٥٣	١٩ ٤٤٨ ٠٣٩	٢٩ ٠٧٢ ٥٧٥	**٢٢٦ ٨٧٥ ٠٦٠**
	الإنفاق	٩١ ٦٥٧ ٢٤٧	٢ ٠٣٥ ٠٩٧	٩ ٥٦٠ ٨٠٨	٦ ٥٠٥ ١٦٩	**١٠٩ ٧٥٨ ٣٢١**
أفريقيا الجنوبية	الميزانية	٨٤ ٨٠٢ ٠٤٩	٢ ٢٢٥ ٦٥٣	٢ ٥٢٨ ١٠٢	٤ ٤٣٢ ٢٩٣	**٩٣ ٩٨٨ ٠٩٧**
	الإنفاق	٤٣ ٢٠٣ ١٥٨	١ ٢٦٢ ١٢٦	٤٢١ ٠٩٠	١ ٨١٦ ٨٩٨	**٤٦ ٧٠٣ ٢٧٢**
شمال أفريقيا	الميزانية	١٣٤ ٢٩٥ ٥٤١	صفر	صفر	١٠ ٨٤٨ ٩٥٧	**١٤٥ ١٤٤ ٤٩٨**
	الإنفاق	٨٧ ٦١٦ ٩٨٤	صفر	صفر	٢ ٥٦٥ ٠٤٢	**٩٠ ١٨٢ ٠٢٦**
الشرق الأوسط	الميزانية	٣٠٢ ١٣٨ ٤٥٣	٩ ١٢٥ ٦٠٥	٦٥ ٠٦٢ ٨٦٣	١٣٠ ٠٧٦ ٧٣٩	**٥٠٦ ٤٠٣ ٦٦٠**
	الإنفاق	١٨٨ ٠١٢ ٨٨٢	٢ ٦٢٤ ٧٣٧	٢٢ ٦٤٤ ٧٠٤	٥٨ ٩٥٠ ٧٤٤	**٢٧٢ ٢٣٣ ٠٦٧**
جنوب غرب آسيا	الميزانية	١٢٩ ٨٦٧ ٨٦٣	٨١٥ ١٩٩	٦٧ ٤٤٤ ٥٩١	١٧٥ ٦١٢ ٧٩٠	**٣٧٣ ٧٤٠ ٤٤٣**
	الإنفاق	٩٨ ٥١٩ ٠١٣	٥٥٩ ٧٥٨	٥٣ ١٧٤ ٩٧٢	١٢٢ ٤٦٨ ٨٥٥	**٢٧٤ ٧٢٢ ٥٩٨**
آسيا الوسطى	الميزانية	٩ ٠٧١ ٢٩٩	٣ ٣٥٩ ٥١٣	صفر	١٠ ٧٣٢ ٩٦٤	**٢٣ ١٦٣ ٧٧٦**
	الإنفاق	٦ ٢٦٥ ٦٠٦	٢ ٤٤١ ٥٤٨	صفر	٤ ٥٢١ ٨٦٧	**١٣ ٢٢٩ ٠٢١**
جنوب آسيا	الميزانية	٣٦ ٢٩٥ ٨٨٤	١ ٥٠١ ٩٥٢	صفر	١٧ ٤٩٨ ٩٥٩	**٥٥ ٢٩٦ ٧٩٥**
	الإنفاق	٢٢ ٨٠٢ ٩٢٦	٨٦٧ ٧٦٧	صفر	٩ ٤٦٧ ٣٩٦	**٣٣ ١٣٨ ٠٨٩**
جنوب شرق آسيا	الميزانية	٦٠ ٦٦٨ ٤٥١	١٤ ٧٣٦ ٣٤٧	٣٧٧ ٣٧٢	١٤ ٣٦٧ ٦٦٨	**٩٠ ١٤٩ ٨٣٨**
	الإنفاق	٣٥ ٥٦٦ ٦٧١	٨ ٣٥٤ ٧٦٣	١٥٣ ٢٤٢	٧ ٨٧٤ ٥١٣	**٥١ ٩٤٩ ١٨٩**
شرق آسيا والمحيط الهادئ	الميزانية	١٥ ٤٠٥ ٠١٧	١ ١٦٩ ٣٩٧	صفر	٤٦٠ ٠٠٠	**١٧ ٠٣٤ ٤١٤**
	الإنفاق	١١ ٧١٠ ٢٦١	٧٩٨ ٢٤٤	صفر	٤٤٤ ٠٥٦	**١٢ ٩٥٢ ٥٦١**
شرق أوروبا	الميزانية	٤٩ ٣٠٣ ٠٩٨	٤ ٣٤٣ ٤٩٦	٢ ٢٦٥ ٥٢٥	٢٨ ٧٠٩ ٤٢٩	**٨٤ ٦٢١ ٥٤٨**
	الإنفاق	٣٣ ٠٩٢ ٦٤٤	٢ ٤٣٢ ٤٧٦	٥٢٩ ٠٩٢	١٤ ٦٢٧ ٠٤٥	**٥٠ ٦٨١ ٢٥٧**
جنوب شرق أوروبا	الميزانية	٢٧ ٨٥٥ ١١٠	٤ ٤٩٥ ٠٣٧	١٣ ٦٧٩ ١٤٣	٣٠ ٢٣٦ ٧١٩	**٧٦ ٢٦٦ ٠٠٩**
	الإنفاق	١٨ ٢٥٤ ٨٢٥	٣ ٢٥٥ ٩٤٥	٥ ٦٣٦ ٧٤٥	١٠ ١٨٤ ٠٣٤	**٣٧ ٣٣١ ٥٤٩**
وسط أوروبا	الميزانية	٩ ٦٩٥ ٤١٨	٦٤٨ ١٨٨	صفر	صفر	**١٠ ٣٤٣ ٦٠٦**
	الإنفاق	٧ ٨٣٥ ٦١١	٥٠٢ ٧٦٩	صفر	صفر	**٨ ٣٣٨ ٣٨٠**
شمال وغرب وجنوب أوروبا	الميزانية	٣٨ ٧٠٤ ٤١٤	٢ ٠٩٢ ١٤٨	صفر	صفر	**٤٠ ٧٩٦ ٥٦٢**
	الإنفاق	٣٠ ٠٠٥ ٨٣٦	١ ٨٦٤ ٠٤٥	صفر	صفر	**٣١ ٨٦٩ ٨٨١**
أمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي	الميزانية	٨ ٧٧٤ ١٦٥	٢ ٣٧٢ ٠٧٧	صفر	٦ ٤٧٧ ٤٥٩	**١٧ ٦٢٣ ٧٠١**
	الإنفاق	٧ ٤٤٥ ٣٠٠	١ ١٠٦ ٩٦٥	صفر	١ ٨٦٣ ٣٥٨	**١٠ ٤١٥ ٦٢٣**

المنطقة الفرعية		*الركيزة الأولى برنامج اللاجئين*	*الركيزة الثانية برنامج الأشخاص عديمي الجنسية*	*الركيزة الثالثة مشروع إعادة الإدماج*	*الركيزة الرابعة مشاريع المشردين داخلياً*	***المجموع بدولارات الولايات المتحدة***
أمريكا اللاتينية	الميزانية	٨١١ ٢٢٠ ٥٢	٠١٨ ١٨٨	صفر	٢٤٠ ٥٦٧ ٣٢	**٠٦٩ ٩٧٦ ٨٤**
	الإنفاق	٣٧٦ ٦٩٨ ٣٠	٣٤٤ ١٢٥	صفر	٤٤٥ ٢٠٩ ١٦	**١٦٥ ٠٣٣ ٤٧**
البرامج العالمية	الميزانية	٤٧٩ ١٦٢ ١٨٨	صفر	صفر	صفر	**٤٧٩ ١٦٢ ١٨٨**
	الإنفاق	٤٩٦ ٤٥٦ ١٨٠	صفر	صفر	صفر	**٤٩٦ ٤٥٦ ١٨٠**
المقر[1]	الميزانية	٣١٦ ٠٥٧ ٢٠١	صفر	صفر	صفر	**٣١٦ ٠٥٧ ٢٠١**
	الإنفاق	٥٨٩ ٢٣٤ ١٩٩	صفر	صفر	صفر	**٥٨٩ ٢٣٤ ١٩٩**
مجموع الأنشطة المبرمجة	**الميزانية**	**٤٤٠ ٣١٦ ٤٤٠ ٢**	**٤٠٩ ٣١٦ ٦٦**	**٤٣٤ ٤٣٧ ٢٨٩**	**٣٥٩ ١٥٦ ٧٨١**	**٦٤٢ ٢٢٦ ٧٠١ ٣**
	الإنفاق	**٣٦٢ ٧٣٨ ٦٣٧ ١**	**٦٨٧ ٥٣٦ ٣٣**	**٥١١ ٣٧٩ ١٢١**	**٨١٣ ٨٥٤ ٣٧٨**	**٣٧٣ ٥٠٩ ١٧١ ٢**
الاحتياطي التشغيلي	الميزانية	٥٤٩ ٣٨١ ٩٣	صفر	صفر	صفر	**٥٤٩ ٣٨١ ٩٣**
احتياطي الأنشطة الجديدة والإضافية المتصلة بالولاية	الميزانية	١٥٢ ٠٣١ ١٥	صفر	صفر	صفر	**١٥٢ ٠٣١ ١٥**
تكاليف دعم الأنشطة الجديدة والإضافية المتصلة بالولاية	الإنفاق	٢٣٨ ٦٨	صفر	صفر	صفر	**٢٣٨ ٦٨**
الموظفون المبتدئون من الفئة الفنية	الميزانية	٠٠٠ ٠٠٠ ١٢	صفر	صفر	صفر	**٠٠٠ ٠٠٠ ١٢**
	الإنفاق	٩٥٤ ٥٨٩ ٩	صفر	صفر	صفر	**٩٥٤ ٥٨٩ ٩**
المجموع	**الميزانية**	**٣٧٩ ٧٩٧ ٦٨٤ ٢**	**٤٠٩ ٣١٦ ٦٦**	**٤٣٤ ٤٣٧ ٢٨٩**	**٣٥٩ ١٥٦ ٧٨١**	**٥٨١ ٧٠٧ ٨٢١ ٣**
	الإنفاق	**٣١٦ ٣٢٨ ٦٤٧ ١**	**٦٨٧ ٥٣٦ ٣٣**	**٥١١ ٣٧٩ ١٢١**	**٨١٣ ٨٥٤ ٣٧٨**	**٣٢٧ ٠٩٩ ١٨١ ٢**

(١) يشمل المخصصات من الميزانية العادية للأمم المتحدة على النحو التالي: ٦٠٠ ٠٥٨ ٤٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة (الميزانية) و٦٠٠ ٠٥٨ ٤٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة (النفقات).